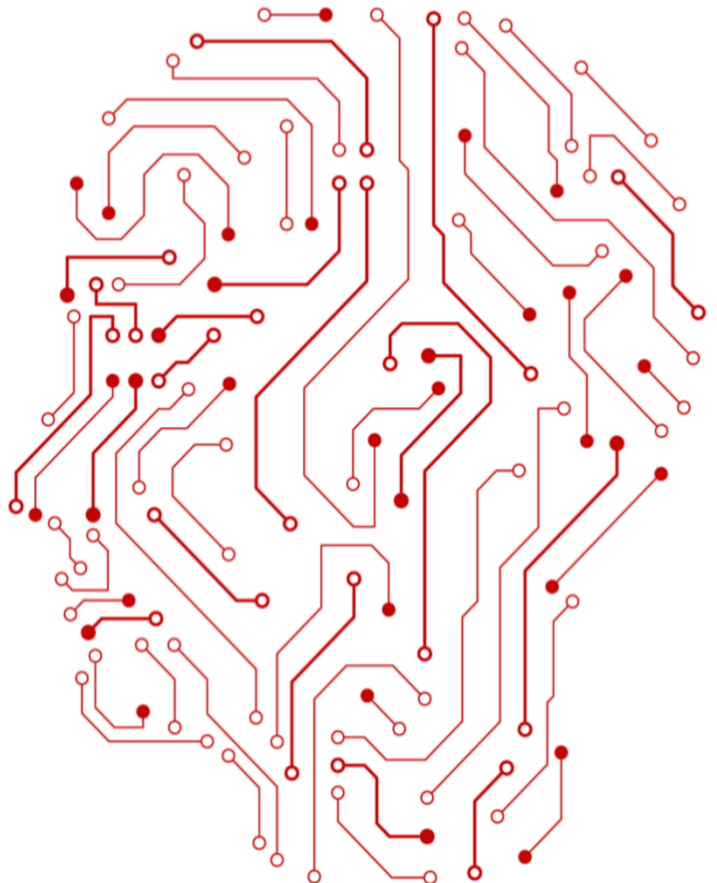
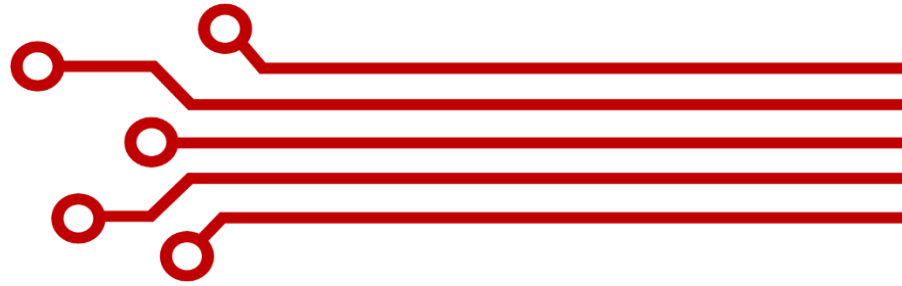


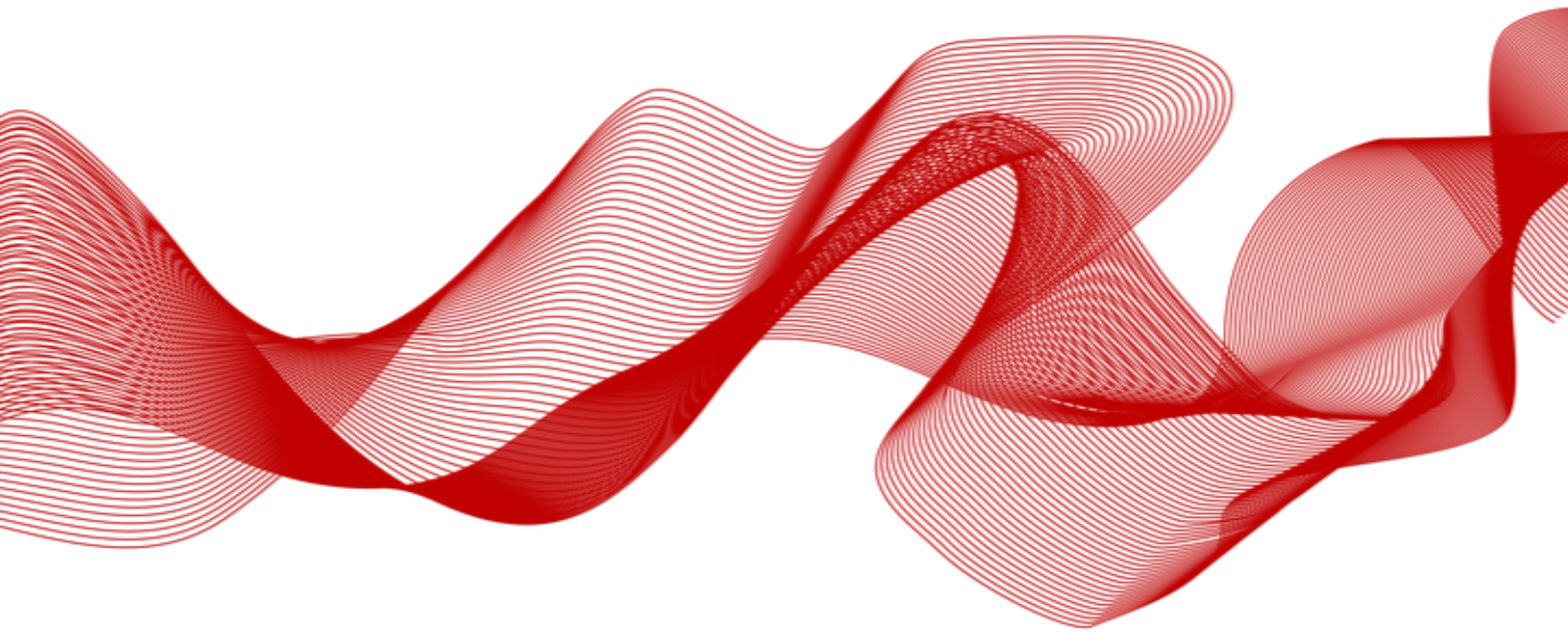
وزارة التربية والتعليم
Ministry of Education

الإطار الوطني للمناهج

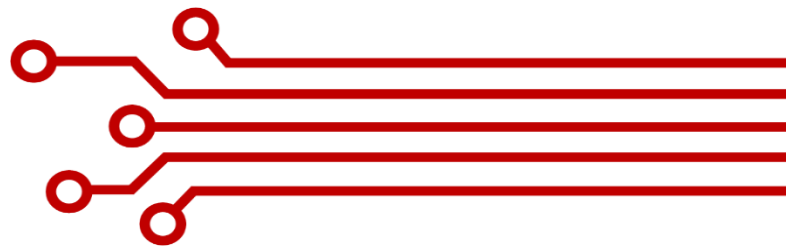


الإطار الوطني للمناهج

نوفمبر ٢٠٢٤م



“التعليم يأتي أولاً... والأبناء هم المستقبل وأساس انطلاق الوطن”



من أقوال حضرة صاحب الجلالة

الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المعظم حفظه الله ورعاه

التمهيد

من الثابت في نظر الدول أن الإنسان هو الأساس في صنع التاريخ، والنهوض بالوطن، والارتقاء بمكوناته؛ ولذا جاء اهتمام مملكة البحرين بالتعليم بوصفه ركيزة أساسية في بناء الإنسان، وتعميق وعيه ومداركه بالمعرفة والمعلومات، وتعزيزه بالثوابت والتصوّرات والقيم المجتمعية التي تقوّي انتماءه وتشكّل هويّته، وتُهيئُه لامتلاك جملةٍ من المهارات والمعلومات والخبرات التي تُقدّره على أن يكون فاعلاً في المجتمع، ومشاركاً مؤثراً في مسيرة التحوّلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وليس أدلّ على ذلك من قول حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم حفظه الله ورعاه مخاطباً الطلبة: "إنكم عمادُ المستقبل وأملُه، والأساسُ الذي ينطلق منه الوطن لعلو بنيانه، ومُنطلقُ لمستقبل أجياله".

ولهذا كلّه تعمل وزارة التربية والتعليم على تطوير المناهج وتحديثها باستمرار وعلى نحو فاعل؛ وذلك بما يتلاءم مع التطوّرات والتغيرات في المعارف والعلوم والتكنولوجيا، وما يقتضيه كلُّ ذلك من خطط وآليات لتعزيز اقتصاد المعرفة، وتوظيف الثقافة الرقمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية إكساب المتعلمين المعارف والمهارات والخبرات والقيم والاتجاهات التي تسهم في تشكيل شخصيتهم وصقلها، وتساعدهم على مواكبة التطوّرات المستقبلية، وتؤسّسهم ليكونوا متعلمين متميزين ومبدعين ومنتجين في مناحي الحياة المتنوّعة، وتعدّهم قادة للمستقبل قادرين على مواجهة قضايا العصر ومشكلاته، وتؤهلهم للتكيّف مع البيئة التي يعيشون فيها والوعي بتحدياتها وسبل مواجهتها، والمشاركة في عمليات التنمية في مجالات الحياة المختلفة؛ بما يلبي طموحهم، وطموح وطنهم ومجتمعاتهم.

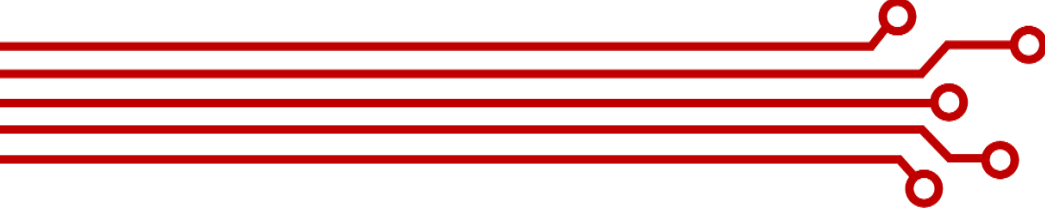
الملخص التنفيذي

تتلخّص أهمية هذا الإطار في كونه يمثّل وثيقةً أساسيةً في مملكة البحرين لرسم الصورة الكلية للمناهج، ومنطلقات تطويرها بتوضيح أبرز الموجّهات، والأولويات، وأهمّ متطلّبات التطوير، والمعايير التي من شأنها تجويد التعليم وتحسين المخرجات. كما تتضح أهميته في توجيه جميع الجهود المعنية بتطوير العملية التعليمية التعلّمية وضبطها لتعمل معًا بتناغم، وصولًا إلى الهدف المنشود المتمثّل في "تحقيق الريادة إقليميًا والمنافسة عالميًا"، وذلك من خلال تطوير المناهج تخطيطًا وتصميمًا وتنفيذًا وتقويماً وفق أفضل الممارسات العالمية، لضمان مواكبتها للمستجدّات مواكبة مستدامة؛ بما يسهم في التطوير المستمرّ للمتعلّم البحريني، ويبيّن قدراته، ويكسبه المعارف والمهارات والقيم التي يستطيع بها أن يترجم رؤية وطنه، ويسهم في تحقيق مرئياته في الحاضر وتطلّعاته في المستقبل. كما يقدّم هذا الإطار إلى المتخصّصين وصنّاع المناهج مباحثَ قيّمة في مجال تطوير المناهج، وهذا ما يجعله مرجعيةً نظريّةً وإجرائيّةً لسياسات تصميم المناهج، وتطبيقها، وتقويمها، وتطويرها في جميع المؤسسات التعليمية بمملكة البحرين.

وقد اعتمد في إعداد الإطار على المنهج التحليلي، من خلال إجراءين، تمثّل الأوّل في تحليل السياقين المحلي والعالمي بدراسة الوثائق المحلية والعالمية وتحليلها، وفحص عددٍ من الدراسات والبحوث التربوية المنشورة على المستويين العربي والعالمي بما يشمل مخرجات التعليم المبكر. وتمثّل الثاني في تقصّي أدوار عناصر المنظومة التعليمية لتحقيق متطلّبات تفعيل الإطار الوطني للمناهج من خلال تطبيق عددٍ من الاستبانات؛ غايئها تحديد المهمّات والأدوار للمتخصّصين في بناء المناهج وهندستها، والمعلمين، والإدارات المدرسية، والمناطق التعليمية. إضافة إلى استبانة تستطلع آراء الشركاء في مؤسّسات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ لتحديد المهارات المستقبلية الحياتية والعملية للمتعلمين بما يسهّل التحاقهم بسوق العمل، وبناء الوطن.

ويتضمّن الإطار الوطني للمناهج ثلاثة فصول، أمّا الفصل الأوّل فيخصّ موجّهات تصميم الإطار والمحدّدة في الموجّهات الوطنية، والموجّهات الدولية، والموجّهات التربوية التعليمية. وأمّا الفصل الثاني فيتعلّق بأولويات الإطار، وتمثّل في القيم، والمعايير الدولية ومهارات القرن الحادي والعشرين، ومجالات التعليم، ورقمنة المناهج، والتعليم الأخضر. وأمّا الفصل

الثالث فقد جاء للنظر في متطلباتٍ أربعة لتطبيق الإطار الوطني للمناهج، وتتمثل في تطوير المعلمين مهنيًا، والأدوار والمهام المنوطة بالمعنيين بالإطار، والبيئة التعليمية الرقمية، واستراتيجيات تفعيل الإطار. وتنفيذًا لمرئيات الإطار وجميع متطلباته جرى العمل على إعداد أطر تخصصية لجميع المواد الدراسية تتضمن المحاور الآتية: أسس بناء المنهج، الكفايات العامة للمنهج، إدماج مهارات القرن الحادي والعشرين، استراتيجيات التعليم والتعلم، أساليب التقويم، مجالات المنهج وأوزانها النسبية، مصفوفة المدى والتتابع، الكفايات ونواتج التعلم.



المحتويات

| | |
|----|--|
| 4 | التمهيد |
| 5 | الملخص التنفيذي |
| 7 | المحتويات |
| 8 | المصطلحات |
| 10 | السياق |
| 11 | آليات التنفيذ |
| 12 | مكونات الإطار الوطني للمناهج |
| 13 | فلسفة الإطار الوطني للمناهج |
| 13 | الرؤية |
| 13 | الرسالة |
| 13 | الأهداف |
| 14 | الفصل الأول موجّهات الإطار الوطني للمناهج |
| 15 | الموجّهات الوطنية |
| 18 | الموجّهات الدولية |
| 21 | الموجّهات التربوية والتعليمية |
| 28 | أولويات الإطار الوطني للمناهج |
| 29 | القيم |
| 31 | المعايير الدولية ومهارات القرن الحادي والعشرين |
| 34 | مجالات التعليم |
| 36 | رقمنة المناهج |
| 38 | التعليم الأخضر |
| 43 | الفصل الثالث متطلبات تطبيق الإطار الوطني للمناهج |
| 44 | التنمية المهنية المستمرة للمعلمين |
| 45 | أدوار المعنّين بالإطار الوطني للمناهج |
| 48 | البيئة التعليمية الرقمية |
| 49 | آليات تفعيل الإطار الوطني للمناهج |

المصطلحات

المنهج (Curriculum) - وثيقة سياسات لنظام مكون من مجموعة من العناصر (الأهداف، والمحتوى، وأنشطة التعليم والتعلم، والتقويم)، ومجموعة من العمليات الرئيسية (التصميم، والتنفيذ، والتقويم، والتطوير)، ومجموعة من العمليات الفرعية المساندة (الإشراف، والتوجيه، والإرشاد، والتدريب)، ومجموعة من الخدمات والأدوات (البنية التحتية، البيانات، الكتب، التقنيات).

- **معايير المنهج الدراسي (Curriculum Standards)** - مدى الفهم والمعارف والمهارات المطلوب من المتعلم اكتسابها، ومستواها.
- **الكفاية (Competency)** - مجموعة من القدرات والمعارف والمهارات اللازمة لأداء مهام معينة بفعالية وكفاءة في سياق محدد. ويمكن تعريفها على أنها القدرة على التصرف بفعالية في مواجهة مجموعة من الوضعيات أو المشكلات، من خلال دمج الموارد المتاحة وتوظيفها بشكل ملائم.
- **مجتمع المعرفة (Knowledge Society)** - مجتمع يرفع تنوعه، ويستفيد من أنواع المعارف العديدة المتوافرة فيه، ابتداء من معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية، ووصولاً إلى المعارف التقنية العلمية العالية المستوى، ويشدد هذا المفهوم على أن المعارف لا تُنتج في المختبرات العلمية فحسب، وإنما تتمثل أيضاً في خبرة البشر المتراكمة لدى جميع الأمم.
- **الأشخاص ذوو الإعاقة (Persons with Disabilities)** - يستعمل هذا المصطلح للإشارة إلى جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنهم أولئك المصابون باعتلال طويل الأجل، سواء أكان بدنياً أم عقلياً أم ذهنياً أم حسياً، يحول دون مشاركتهم مشاركة كاملة وفعالة في مجتمعهم على قدم المساواة مع الآخرين.
- **رقمي (Digital)** - صفة تلحق ببعض الكلمات، مثل المحتوى الرقمي والأجهزة الرقمية والمصادر الرقمية والتكنولوجيا الرقمية، وتشير بصورة رئيسة إلى الحاسوب وتكنولوجيا الحاسوب. (تخزن الحواسيب المعلومات وتعالجها من خلال تحويلها إلى أعداد أحادية الأرقام).
- **رقمنة المناهج (Digitalization of Curricula)** توظيف التقنيات الرقمية في عملية التعليم والتعلم والتقويم، وصولاً إلى تعلم تفاعلي، مشخص، وموجه ذاتياً، بهدف تحقيق تعلم أعمق وأجود، بأقل وقت وجهد وأكبر فائدة، وأكثر جاذبية ومتعة، و متاح في أي مكان وفي أي وقت، ويستجيب لحاجات جميع الطلبة، إضافة إلى رقمنة جميع العمليات في النظام التعليمي، وتطوير الخدمات الإلكترونية للطلبة والمعلمين وأولياء الأمور، وتبادل البيانات مع المؤسسات الأخرى بهدف إنجاز عمل متقن وأكثر كفاءة ويناسب الحاجات المختلفة للأفراد.

- الواقع الافتراضي (Virtual Reality) - محاكاة أسلوبية لبيئة معينة يمكن لشخص ما أن يتفاعل معها، إذ يتوغل الشخص في هذه البيئة ويتمكن من التصرف بالأغراض الموجودة فيها، أو القيام بمجموعة أفعال.
- الواقع المعزز (Augmented Reality) - منظر لبيئة حقيقية يجري تكبير عناصرها عبر صور ينتجها الحاسوب، وتحل هذه الصور محل البيئة الطبيعية الآتية.
- الواقع المختلط (Mixed Reality) هو تقنية تجمع بين العالم الحقيقي والعالم الافتراضي لتكوين بيئة جديدة تجمع بين العناصر الحقيقية والافتراضية، بعبارة أبسط، هو دمج للعناصر الرقمية في بيئتك الحقيقية بطريقة تجعلها تبدو وكأنها جزء منها.
- الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) هو مجال من مجالات علوم الحاسوب يُعنى بتطوير أنظمة قادرة على محاكاة القدرات الذهنية البشرية، مثل التعلم واتخاذ القرار وحل المشكلات والتفكير الإبداعي، وقادرة على التفاعل مع العالم من حولها بالاعتماد على خوارزميات معقدة تمكنها من التعرف على الأنماط وتحسين كفاءتها استناداً إلى البيانات التي تجمعها وتحللها.

السياق

إن عملية بناء إطار عام للمناهج الدراسية تتطلب أن يكون لدينا فهم واضح لما يمثله إطار المناهج الدراسية في ماهية وجوده، فمن بين التمييزات المهمة التي يجب إدراكها أن الإطار العام للمناهج ليس في حد ذاته منهجاً دراسياً، ولذا يجب النظر بتدبر في السياق الذي تُوظَّف فيه كلمة (إطار)، فإطار المناهج وثيقة منهجية لتنظيم السياسات والإجراءات، وضمان وحدة التعاليم التربوية المقررة واتساقها؛ وذلك على صعيد العلاقات الداخلية بين المحتوى التعليمي، واستراتيجيات التعلم والتعليم، والامتحانات والتقويم، والبيئة التعليمية، واحتياجات المتعلمين، وغيرها، وعلى صعيد العلاقات الخارجية بين مجموع وظائف النظام التربوي، والغايات العامة، والسياقات المجتمعية على اختلاف تفرعاتها؛ فعلاقة المنهج بسائر برامج النظام التربوي ومكوناته أشبه بالدستور في علاقته بسائر التشريعات والقوانين في بلد ما.

وفي الوقت الذي أوّلت فيه وزارة التربية والتعليم عملية بناء الإطار الوطني للمناهج جُلَّ عنايتها، فإنها حرصت، في الوقت نفسه، على أن تأخذ السياق الذي سيُطبَّق فيه هذا الإطار بعين الاعتبار لعدة أسباب، أولها التأثير الكبير للسياق على فعالية تطبيق المنهج الدراسي، فإذا لم يكن المنهج الدراسي مناسباً لاحتياجات المتعلمين والمجتمع، فمن غير المرجح أن ينجح في تحقيق أهدافه، وثاني هذه الأسباب يتجلى في الأثر المهم للسياق في تشكيل محتوى المنهج الدراسي، فعلى سبيل المثال، إذا كانت المدرسة تقع في مجتمع صناعي، فقد يحتاج المنهج الدراسي إلى التركيز بشكل أكبر في المهارات الأساسية والتعليم العملي والتطبيقي، وثالث الأسباب يتضح في قدرة السياق على التوجيه الأمثل لعملية تطبيق المنهج، فعلى سبيل المثال، إذا كان في المدرسة عدد كبير من الناطقين بغير اللغة العربية، فقد يحتاج المعلمون معهم إلى توظيف استراتيجيات تعليمية تختلف عما يتم توظيفه في مدرسة يتقن المتعلمون فيها التحدث باللغة العربية.

ومن هذا المنطلق نشير إلى أن الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية في هذا الإطار يمكن تكييفها أو اعتمادها بما يتلاءم مع السياقات المختلفة، والظروف المحلية بحيث تلبّي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمملكة، ومتطلبات تطوير المنهج الدراسي، ومقتضيات عمليات التدريس، وأساليب توظيف المعلمين للاستراتيجيات واختياراتهم، وممارسات التقويم والامتحانات، وحتى حجم الفصول الدراسية، وغيرها من الموارد والإمكانات. كما يشجّع الإطار الوطني للمناهج على المرونة في اتخاذ القرارات بشأن المناهج الدراسية استجابةً لمتطلبات المواقف والظروف المتغيرة، من نحو: تخصيص بعض الوقت للمناهج الدراسية (المواد الدراسية أو المساقات أو الأنشطة التعليمية) التي يتم تطويرها محلياً لتلبية الاحتياجات المحلية، وتخصيص الوقت من حيث الحد الأدنى من الساعات، مع ترك بعض الوقت للمدارس أو المناطق التعليمية لاستعماله وفقاً لتقديرها وظروفها، وتمكين المتعلمين، وبخاصة في المرحلتين الإعدادية والثانوية، من اختيار عدد من المجالات أو المواد الاختيارية التي تلبّي اهتماماتهم واحتياجاتهم، بدلاً من إلزام جميع المتعلمين بدراسة جميع المواد، وتطابق الاختيارات.

آليات التنفيذ

يرمي الإطار الوطني للمناهج على نحو خاص إلى إفادة المتخصصين وصنّاع المناهج في بناء المناهج التعليمية بالتعاون مع جميع الجهات الفاعلة؛ وذلك بالاحتكام إلى الموجهات الوطنية والدولية والتربوية التعليمية، وإلى الأولويات التي يمكن الاسترشاد بها لمعالجة المعلومات والمعارف والمهارات والقيم عند بناء المنهج بما يحقق الأهداف المرسومة والمخرجات المتوقعة، وإلى المتطلبات والسياسات الداعمة لتفعيل الإطار الوطني للمناهج على الوجه الأمثل.

ويتطلب تحقيق هذه الغاية تصميم أطر أفقية ترسم سياسات موجهة، وأطر تخصصية لجميع المقررات الدراسية تنبثق عن هذا الإطار الوطني باعتباره إطاراً عاماً لرسم السياسات والاستراتيجيات التي تحقق الأهداف الوطنية والمؤسسية، وأداة تقنية تُرسي المعالم الضرورية لتطوير وثائق المنهج الأخرى؛ بهدف توجيهه في تطبيق أجزاء معينة من الإطار والعمل على تفصيلها، وتشكيل بنية المنهج بطرائق تتناسب وحاجات الطلبة، وأولويات المجتمع وتطلّعاته؛ ولذلك فإنّ الإطار الوطني للمناهج عبارة عن وثيقة واحدة تستكمل بوثائق أخرى، وهو ما يتطلّب الاضطلاع بالآليات الآتية:

- 1- تصميم عدد من الأطر الأفقية، وهي وثائق وضع أطر سياسات تطوير مناهج (Policies Frameworks for Curricular Development) عامة، أفقية، مجالية ونوعية؛ تُوجّه البرامج الدراسية والكتب المدرسية والممارسات التدريسية وأداء سائر الفاعلين إلى خدمة غايات إنمائية محدّدة، مشتركة وواضحة.
- 2- تصميم وثيقة الإطار التخصصي، وهي وثيقة وظيفية تُعنى بتنظيم عناصر المنهج واتساعها وعمقها الرأسي، وتكاملها الأفقي داخل المادة نفسها ومع المواد الدراسية الأخرى؛ بما يحقق التوازن بين المادة الدراسية والمتعلم، مع مراعاة حاجات المجتمع وثقافته وأولوياته، ويضبط جميع عمليات التطوير أو التدريس أو التقويم، ويوجّه الكوادر التربوية والتعليمية في جميع الشؤون المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم والتقويم.
- 3- وضع سياسات خاصة لمواجهة الإمكانيات والاحتياجات المتنوعة للمتعلم، والتفاعلات المتعددة بين المحتوى، والمعلم، والاستراتيجيات، والتقويم، والسياقات التعليمية المختلفة.
- 4- تطوير الكتب الدراسية والمواد التعليمية المساندة، وتعديلها بما يواكب المستجدات على المستوى الوطني والدولي والتربوي التعليمي بما يشمل المحتوى الرقمي.
- 5- تطبيق الكتب الدراسية المطوّرة تطبيقاً تجريبياً؛ لقياس مدى وفائها بالمعايير، وتحقيقها للأهداف المقصودة، والمخرجات المتوقعة؛ وذلك عن طريق مجموعة من أدوات البحث العلميّة، مثل: تحليل المحتوى، والاستبيانات، والاستطلاعات، والمقابلات، والزيارات الميدانية، بتطبيقها على جميع الفئات المعنية بالعملية التعليمية التعلّمية متعلّمين، وتربويين، وشركاء؛ بهدف تطوير الكتب الدراسية بناءً على النتائج والتوصيات، للعمل على تعميمها في مرحلة لاحقة.

6- إعداد دورات لتنمية مهارات المعلمين المهنية باعتبارها عملية تعلّم مدى الحياة، وليس فعالية عرضية.

مكونات الإطار الوطني للمناهج



فلسفة الإطار الوطني للمناهج

يستجيب الإطار الوطني للمناهج لرؤية وزارة التربية والتعليم ورسالتها؛ كونها محددين أساسيين في رسم تطلّعات ومرئيات تنسجم مع الإطار، وتتواءم مع محرّكاته الأساسية إلى الخطوات اللاحقة التي تستوجب تطوير الاستراتيجيات والمبادئ والعمليات والأدوات والوسائل بما يحقّق جودة التعليم، وكفاءة المخرجات.

الرؤية

نسعى لأن نكون نظامًا تعليميًا يعزز القدرات التنافسية للوصول إلى العالمية، ويوظف التقنية في عمليات التعليم والتعلم لتصبح مملكة البحرين الأولى عربيًا في جودة التعليم بحلول سنة ٢٠٣٠.

الرسالة

تقديم خدمات تعليمية متميزة للجميع، من خلال الارتقاء بجودة التعليم وتعزيز الشراكة المجتمعية وبناء الكفاءات المعرفية والمهارية والقيم في الطلبة لرفع مستوى مخرجات التعليم ودعم الاقتصاد الوطني.

الأهداف

- بناء مناهج مطوّرة تُمكن المتعلّم من التحدّم في أدوات المعرفة، وتُهيئُه للتفاعل الواعي مع مجتمع المعرفة وعصر العولمة، وتُقدّره على الإسهام في تحقيق الإنتاجية ضمن المجتمع البشري.
- توفير مناهج تربوية متكاملة متوازنة مرنة مطوّرة تستجيب لمهارات القرن الحادي والعشرين، ومبادئ التعليم الرقمي ومعطياته.
- تحقيق التفاعل مع التطوّرات العلمية والتقنية والاتجاهات التربوية الحديثة.
- دراسة الاحتياجات لبناء مناهج مطوّرة، وربط هذه الاحتياجات بخطط التعليم، وخطط التنمية، والخطط المستقبلية.
- تحسين جودة وفعالية النظام التعليمي والارتقاء بكفاءة مخرجاته.
- تلبية متطلبات خطط التنمية الوطنية والعالمية واحتياجات سوق العمل المستقبلية.

موجّهات الإطار الوطني للمناهج



الموجّهات الوطنية

الموجّهات الدولية

الموجّهات التربوية والتعليمية

١٠ الموجهات الوطنية

الدين الإسلامي واللغة العربية:

في ضوء دستور مملكة البحرين يؤكد الإطار الوطني للمناهج الآتي:

- المجتمع البحريني مجتمع عربي مسلم يؤمن بالله ربًا، وبالإسلام دينًا وعقيدة ومنهج حياة، وبمحمد (ﷺ) نبيًا، وينطلق منه في نظرته إلى الإنسان والكون، معتمدًا الوسطية مسلکًا، والاعتدال طريقًا، تنتظم تحت سماحتهما علاقة المسلم بغيره من البشر، في إطار من التعددية المذهبية والدينية والعرقية، التي تمثل للمجتمع البحريني- منذ أقدم العصور- مصدر تنوع وانفتاح وتواصل إنساني أصيل.
- للغة العربية مكانة كبيرة، ودور مهم في عملية التكوين التربوي والمعرفي للمتعلم، بوصفها لغة القرآن الكريم؛ بما يجعلها أداة للتفكير والتأمل، وبوصفها اللسان العربي الوطني والقومي للمجتمع البحريني. وهي مصدر ثقافته الوطنية، وأساس هويته القومية وانتمائه العربي والإسلامي، وهي أداة للتواصل، وترسيخ قيم التعبير والحوار، والتمثل الواعي لمفاهيم المواطنة، وإرساء ثقافة التنوع والاختلاف وتقبل الرأي الآخر.

الولاء للوطن والقيادة:

يقدم الإطار الوطني للمناهج الصورة العامة لتطوير المناهج في ضوء النظام الأساسي للحكم في مملكة البحرين؛

وذلك بالانطلاق من المرجعيّات الآتية:

- الخطابات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم، حفظه الله ورعاه، باعتبارها إطارًا توجيهيًا ساميًا.
 - ميثاق العمل الوطني، باعتباره إطارًا للتوافق الوطني.
 - دستور مملكة البحرين، باعتباره نموذجًا تأسيسيًا.
- وتمثل هذه المرجعيّات أساسًا في تطوير مناهج التعليم، بما يسهم في:
- ترسيخ الانتماء للوطن، والمحافظة على منجزاته ومكتسباته، والدفاع عنها.
 - الولاء للقيادة والالتفاف حولها، وتقدير أدوارها في خدمة الوطن والمواطنين.
 - ترسيخ المواطنة الصالحة في نفوس المتعلمين، وتقوية الحب والولاء لها.
 - التّنشئة الصّحيحة للمتعلّمين للحفاظ على الوطن واللّحمة الوطنية.
 - المحافظة على أصالة الوطن، وتاريخه، وقيمه الوطنية.

- تقوية شخصية المتعلم، وتعميق اعتزازه بوطنه وعروبته ودينه وقيمه.
- إدراك الحقوق والواجبات للإسهام في رخاء الوطن وتقدمه.
- تحقيق قيم التكافل المجتمعي، وصيانة الوحدة الوطنية، ونشر العدل والمساواة والتضامن وتكافؤ الفرص.

تاريخ مملكة البحرين وجغرافيتها:

يُعدّ تاريخ مملكة البحرين وجغرافيتها أحد أبرز الموجهات الوطنية التي تستهدفها المناهج، ويتمثل دورهما في إدراك

المتعلمين ثلاثة مطالب جوهرية، هي:

- أهمّ التحولات التاريخية الكبرى والأحداث المؤثرة في تاريخ مملكة البحرين.
- الإنجازات الحضارية منذ تأسيس الدولة الحديثة، وحتى منجزات المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم حفظه الله ورعاه.



- العمق التاريخي والموقع الاستراتيجي لمملكة البحرين، ودورهما في توجيه التطلّعات المستقبلية بما يتوافق مع تطوّر المملكة بوصفها دولة ملكية دستورية.

ولتحقيق هذه المطالب تعنى المناهج التعليمية في جميع المراحل، ومن خلال مجموعة من المواد الدراسية بتعميق

الاعتزاز لدى المتعلمين بتاريخ مملكة البحرين وجغرافيتها، عبر تأكيد الجوانب الآتية:

- تاريخ مملكة البحرين الضارب في القدم، فضلاً عن عمقها الاستراتيجي، وموروثها القيمي.
- الموقع الاستراتيجي للمملكة، وأثره على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
- المميّزات الحضارية للمملكة في حُقب تاريخية مختلفة.
- خصوصيات المجتمع البحريني الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ودورها في المحافظة على هوية المجتمع وتراثه الحضاري.
- تنمية الشعور لدى المتعلمين بانتمائهم الحضاري في أبعاده الوطنية والعربية والإسلامية والإنسانية.
- تقدير دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز قيم الحرية والديمقراطية والمساواة التي يؤكدها مشروع الإصلاح والتحديث لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم حفظه الله ورعاه.
- الإنجازات التي تحققت في ظلّ المشروع الإصلاحي.
- احترام التنوع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والحضاري.
- تعزيز قيم التسامح ودعم التفاهم بين الثقافات، ومبادئ الحوار، واحترام الرأي الآخر.
- الإحساس بالمسؤولية تجاه قضايا السلام والتسامح والتفاهم الدولي.

رؤية مملكة البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠:

تمثل رؤية ٢٠٣٠ بعداً استراتيجياً مهماً في بناء المناهج التعليمية، ورسم ملامح خريج الوطن المستقبلي، وما يجب أن يتلقاه خلال تعليمه من معارف ومهارات وقيم ومبادئ؛ إذ أكدت رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ سعيها إلى حصول المواطن البحريني على أعلى مستوى ممكن من التعليم؛ ليصبح الخيار الأمثل في شغل الوظائف ذات القيمة المضافة العالية. ولتحقيق ذلك ارتكزت رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ على ثلاثة مبادئ أساسية، هي: الاستدامة، والعدالة، والتنافسية.



قانون التعليم:

"ومن منطلق إيماننا بأن أبناءنا وبناتنا من الشباب البحريني المنجز والطموح مصدر ثرائنا ورهاننا المضمون للمستقبل الواعد؛ فقد جعلنا مسألة تمكين الشباب أولوية وطنية، لتحفيز مشاركتهم الفعالة كقوة عمل وبناء تساهم في التطوير الإيجابي لهضمتنا الوطنية وفق أهداف التنمية المستدامة بمسؤولية وتكافؤ حقيقي."

من الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم حفظه الله ورعاه في افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس-١١ أكتوبر ٢٠٢٠م

اعتنى قانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم بتكوين المتعلم من جوانب متعددة، وتطوير كفاياته، ومهاراته، وتنمية قدراته؛ لبناء شخصية متوازنة قادرة على تحقيق ذاتها، وخدمة دينها ووطنها، وفاعلة في مجتمعها تحافظ على هويته، وتسهم في تنميته وتطويره؛ إذ جاء في مادته الثالثة ما يأتي: "يهدف التعليم إلى تكوين المتعلم وطنياً وعلمياً ومهنياً وثقافياً من النواحي الوجدانية والأخلاقية والعقلية والاجتماعية والصحية والسلوكية والرياضية، في إطار مبادئ الدين الإسلامي الحنيف والتراث العربي والثقافة المعاصرة وطبيعة المجتمع البحريني وعاداته، وغرس روح المواطنة والولاء للوطن والملك". ونصّ البند رقم (٧) من أهداف التعليم بمملكة البحرين على "تنمية القدرات الوطنية على العمل والإنتاج للمساهمة في تكوين المجتمع المتعلم المنتج بما يتفق مع التقدم التكنولوجي والعلمي والتغيرات المستمرة في هذا المجال".

تشترك مملكة البحرين مع دول العالم في العقد الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتنهض وزارة التربية والتعليم، ضمن المنظومة الوطنية، بمسؤوليّة الإسهام في تحقيق هذه الأهداف، وبالأخص الهدف الرابع وغاياته.

ويأتي الإطار الوطني للمناهج ليضطلع بأدوار يُكْمِل بعضها بعضاً، فهو، من جانب، شريك في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وغاياته المعنيّة بتقديم التعليم الجيّد والمنصف للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة، على غرار ما جاء في الغاية (٤,٤) التي تنصّ على: "تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنيّة، للعمل وشغل وظائف لائقة، ولمباشرة الأعمال الحرّة، بحلول عام ٢٠٣٠"، والغاية (٤,٧) التي تنصّ على: "ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالميّة، وتقدير التنوّع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠".

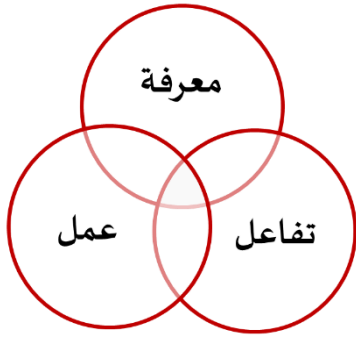
ومن جانب آخر فإنّ الإطار الوطني للمناهج مَعْنِيٌّ بالتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ ولذا فهو يرمي إلى تنمية الكفايات التي تمكّن المتعلّمين من التأمّل في تصرّفاتهم، والوعي بتأثيرها في الواقع الحالي والمستقبلي على الصعد المختلفة، وذلك عن طريق إيجاد الفرص التعليمية، والعمل على إدماج المتعلّمين في مواقف تكسبهم خبرات، وتجعلهم مشاركين في التغييرات الجذريّة المنشودة من أجل تحقيق الأهداف.

أما مسألة النظر في مدى استجابة العمليّة التعليمية التعلّميّة لأهداف التنمية

المستدامة؛ فينبغي أن تكون من ثلاثة أبعاد، هي:

- البعد المعرفي، ويُعنى بالمعرفة ومهارات التفكير الضرورية؛ لفهم أهداف التنمية المستدامة.
- البعد الاجتماعي العاطفي، ويتناول المهارات الاجتماعية من أجل التعاون؛ للتعريف بأهداف التنمية المستدامة، وتنمية الذات والمواقف والتعاطف والقيم ذات الصلة بهذه الأهداف.

- البعد السلوكي أو العملي، ويهتمّ بالانهمك الحقيقي في العمل، والخطوات المتخذة، والأنشطة المخطّطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمع المباشر للمتعلّم، ثمّ في المجتمع الواسع والعالم.



تعدّ الكفايات الممتدة عبر المناهج أحد أهمّ الجوانب التي يتمّ من خلالها تطوير المناهج التعليمية؛ كونها ترتبط بالقدرة على دمج المعرفة من تخصصات متعدّدة ومن مجالات مختلفة، وتركّز في التطبيقات تركيزاً أكبر، كما أنّها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالكفايات الأفقيّة المشتركة التي تستجيب بدورها لمهارات القرن الحادي والعشرين. ومن هنا جاء اهتمام الإطار الوطني للمناهج بها؛ لاستجابتها للتوجّهات العالمية المتعلّقة بالتكامل المعرفي بين المجالات المعرفيّة المختلفة، كأحد التوجّهات المعاصرة في بناء المناهج، وتطويرها، وتدريسها، وتقويمها في القرن الحادي والعشرين؛ على نحو يسهم في تحقيق نموّ متكامل للمتعلّمين، وذلك عن طريق تنميتهم من جوانب متعدّدة تشعرهم بالسعادة والارتياح والتفاؤل والاستقرار النفسي والانسجام مع الآخرين، وتكسبهم الاتّجاهات الإيجابية نحو المعرفة، والمهارات المتعلّقة بإنتاجها ونشرها وتبادلها، وتعزيز قدراتهم على الأداء، والتعامل النشط مع طبيعة الحياة التي يحيونها، والبيئة المتطوّرة والمعقّدة التي يعيشون فيها، والوعي بمتغيّراتها ومواجهتها. وتتمثّل هذه الكفايات في:

- التعلّم مدى الحياة وهو تهيئة المتعلّم للابتكار، والإبداع، والتكيّف والبدئية والمثابرة والمرونة.
- عبر المناهجية (Transdisciplinary) وهي كفايات يتمّ تناولها عبر مختلف المواد الدراسيّة، وقد توظّف بشكل صريح، أو بشكل تكامليّ.
- الوكالة الذاتيّة (Self-Agency) وتعني قدرة المتعلّم على اتخاذ قرارات مستقلة وتحديد أهدافه التعليمية ليكون له دور نشط في توجيه مساره التعليمي.
- الاستخدام التفاعليّ للأدوات والموارد المتنوعة بشكل تفاعلي، والتعامل مع الآلات في المصانع الذكيّة، واستعمال التقنيات المتعدّدة.
- التفاعل مع الآخرين لحل المشاكل المعقّدة، وإنشاء حلول متكاملة عبر السياقات.
- التفاعل مع العالم بتنمية الوعي والحساسية تجاه المشكلات، والدعوة إلى مواجهة التحدّيات، واقتناص الفرص في المستوى المحليّ والإقليمي والعالمي.
- المعرفة المتنوّعة من خلال تمكين المتعلّمين ليكونوا متنوّعي المعارف، بالتركيز في المعارف الرقمية، والمعارف الثقافية، والمعارف المالية، والمعارف الصحيّة، والمعارف الإعلامية، ونشرها بشكل مرّن.

يُعدُّ هذا البعد من أهمِّ المقوِّمات التي ينبغي أن تُوجَّهَ بناءً معايير تصميم المناهج التعليمية، وتطبيقها وتقويمها، وتطويرها عن طريق تضمينها في جميع مجالات التعليم تصميمًا منهجيًا منظمًا يشمل جميع المستويات والفصول الدراسية. وتتمثَّل أبرز هذه المقوِّمات في:

- تنوُّع مجالات الخبرات والمعارف المقدَّمة إلى المتعلِّمين، وتكاملها.
- ارتباط المعارف المقدَّمة إلى المتعلِّمين بحاجات المجتمع ومشكلاته البيئية، واستشرافها للمشكلات والتحديات المستقبلية.
- التدرُّج والتتابع والتنظيم والحدائثة في انتقاء أساسيات المعرفة، وفي طرح الحقائق والمفاهيم والمبادئ المرتبطة بها.
- تلبية احتياجات المتعلِّمين الأساسية، وتنمية قدراتهم بوصفها مؤشِّرات أساسية للتنمية.
- إكساب المتعلِّمين المعارف النظرية والمهارات التطبيقية التي تؤكد أهميَّة التواؤم المستمر مع متطلَّبات عالم متنوِّع الوظائف والمهن.
- توجيه المتعلِّمين وإعدادهم معرفيًا وقيميًا ومهاريًا؛ ليكونوا قادرين على العيش في عالم شديد المنافسة بسبب التغيُّرات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول نحو مجتمع المعرفة.
- استثمار تقنيات المعلومات الحديثة والبرمجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، وتقنيات الواقع المختلط والواقع المعزَّز والواقع الافتراضي؛ لإيصال المعارف، وتطوير المهارات.
- تعزيز التمكين الرقمي في التعليم؛ لتحقيق فرص تعلُّم أكثر سهولة ومتعة من دون الارتباط بمكان وزمان محدَّدين.
- مواكبة المستجدَّات والتحوُّلات الرقمية، وتعزيز مهارات القرن الحادي والعشرين، والتوجُّه نحو استدامة التعليم والتعلُّم.
- توجيه المتعلِّمين نحو مزيد من الالتزام والمسؤولية تجاه مجتمعهم، وجعلهم أكثر توافقًا مع التطوُّر ومتطلَّبات التنمية، وصولًا بهم إلى المشاركة في بناء مجتمع يواكب عصر المعلوماتية ومجتمع المعرفة.

٣,١ الموجّهات التربوية والتعليمية

مبادئ تصميم المناهج:

- التّكامل:
 - الملاءمة:
 - الفاعليّة:
 - التوازن:
 - المرونة:
 - محوريّة المتعلّم:
 - الشموليّة:
 - التعلّم الذاتي:
 - العدالة:
 - الجمع:
 - التنظيم:
 - التعلّم بالكفايات:
- معالجة المعارف والموضوعات والمواقف المشكّلة على نحوٍ تكامليٍّ أفقيًّا (مع الموادّ المختلفة)، ورأسيًّا (ضمن المادة الواحدة)؛ لتعزيز معرفةٍ أوسعٍ وأعمقٍ.
- استجابة المنهج لحاجات المتعلّمين، وإحداث التوازن بينها وبين حاجات المجتمع.
- التركيز في الكفايات التعليمية الملبّية لحاجات المجتمع، والمحقّقة للقدرة التنافسيّة عالميًّا، من خلال التركيز في النوعيّة مقابل الكميّة.
- مراعاة جميع جوانب المتعلّم المعرفيّة والوجدانيّة والمهاريّة على نحو متوازن.
- الاستجابة للواقع المتغيّر في جميع المستويات، والمتطلّبات الجديدة في سوق العمل، والتطوّرات في المعارف والعلوم.
- أن تكون احتياجات المتعلّمين محورَ جميع القرارات المتعلّقة بتعليمهم، والتركيز في دور المتعلّم النشط والاجتماعي والإبداعي.
- مراعاة أن يغطي المنهج بكل مكوناته مجموعة واسعة من المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تحقق التوازن المعرفي والاجتماعي والعاطفي للمتعلّم.
- تنمية القدرة على التعلّم المستمرّ، والقدرة على الاندماج في التعلّم وتنظيمه.
- توفير تعليم نوعيٍّ لجميع المتعلّمين، بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو العرق أو الدين وغيرها، وبما يتناسب مع قدراتهم وميولهم وسماتهم.
- الاستجابة لتنوّع احتياجات المتعلّمين جميعهم، من خلال زيادة المشاركة في التعلّم والاندماج في المجتمعات والثقافات.
- تنظيم محتويات المناهج التعليمية وخبراتها مع مراعاة التتابع والاستمرار والتكامل والتوازن والشمول، بحيث تحقّق التعلّم المرغوب فيه.
- إقدار المتعلّم على توظيف مجموعة مندمجة من الموارد من أجل حلّ وضعيّة- مشكلة محدّدة، يستطيع من خلالها أن يتعلّم ويلاحظ ويستكشف ويحلّل ويقيّم وينقد.



مستويات التعليم:

تُبنى المناهج التعليمية وسياساتها طبقاً لمستويات التعليم؛ فيها يتّضح التدرّج المرحليّ للمتعلم وفقاً لحاجاته واستعداداته وقدراته وخصائصه النمائية، ولها تُحدّد نظم التقويم، والمسارات الدراسية، والزمن المخصّص للتعليم، وطبيعة مجالات التعليم؛ ممّا يمكّن واضعي السياسات المناهجية، ومعدّي المناهج والبرامج الدراسية من وضع الخطط، وتنفيذها مع الشركاء الرئيسيين في عمليات التعليم.

وتضطلع المستويات التعليمية بتحديد المخرجات المرحلية، والنواتج التعليمية التي تمثل أبرز الأولويات الموجّهة لسياسات تطوير المناهج؛ إذ ليس من شكّ في أنّ جودة أيّ نظام تعليميّ تعتمد على جودة مخرجاته التي هي من أهمّ شواغل المهتمّين بالعملية التعليمية التعلّمية، بدءاً من وزارة التربية والتعليم، ومؤسسات التعليم العالي، ووصولاً إلى سوق العمل، والمجتمع بأكمله. وتأتي المستويات التعليمية وفق التنظيم الآتي:

- التعليم غير الإلزامي: ويشمل صفوف ما قبل المدرسة التي تحتضن الأطفال الصغار بهدف تربيتهم وإكسابهم فنّ الحياة؛ ذلك أنّه امتدادٌ لدور المنزل، وإعدادٌ للمدرسة النظامية. ولهذا النمط من التعليم إطار مختصّ به هو: (الإطار التنظيمي للتعليم المبكر).
 - التعليم الأساسي، ويبدأ من سن الإلزام ويشمل تسع سنوات دراسية.
 - التعليم الثانوي، ويشمل أربع مسارات تعليمية، هي: المسار العلمي، والمسار الأدبي، والمسار التجاري، والمسار الفني والمهني. وللمتعلم حرية اختيار الدراسة في إحدى المجموعات الآتية: مجموعة العلوم والرياضيات، أو مجموعة اللغات والعلوم الإنسانية، أو مجموعة العلوم التجارية، أو التعليم الفني والمهني.
- وهناك العديد من الأدوار للتعليم الأساسي والثانوي منها ما يتّصل بالقيم والتاريخ والكفايات الأفقية لتحقيق جودة التعليم، وكفاءة المخرجات. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الأدوار:

التعليم الأساسي:

- تنمية شخصية المتعلّم، والسلوك الإيجابي نحو التعلّم، والقدرة على الفهم والاستيعاب وحلّ المشكلات.
- تعميق اعتزاز المتعلّم بهويته الوطنية، ولغته العربية، وانتمائه الخليجي والعربي والإسلامي، وترسيخ قيم الولاء والانتماء، والتسامح والتعايش، وقيم المواطنة، وحقوق الإنسان، ومبادئ المواطنة الخليجية والعالمية.
- تنمية الجوانب العقلية والاجتماعية والانفعالية والحركية.
- تعزيز التواصل الفعّال شفويًا وكتابيًا باللغة الأمّ، ولغة أجنبية واحدة، أو أكثر.
- تطوير مهارات المتعلّم في الاتّصال الفعّال، والتواصل بالرموز ذات الدلالة في مجال العلوم والرياضيات.

- تطوير قدرة المتعلم على التفكير، واكتساب مهارات التفكير العليا التي تجعله قادرًا على إدراك العالم، وفهم الذات، وحلّ المشكلات، وتطوير مهاراته في مجال التقويم الذاتي، وتعميقها.
- تطوير قدرة المتعلم على تحمّل المسؤولية الفردية تجاه المجتمع والبيئة، والمشاركة النشطة في حماية البيئة وصيانتها.
- تطوير مهارات استعمال مصادر المعلومات، وتحليل البيانات، وعرض الأفكار بأسلوب ابتكاري.
- تمكين المتعلم من إتقان استعمال برامج معالجات النصوص والبيانات والعروض.
- إكساب المتعلم مهارات متقدمة في استعمال البرمجيات وتكوين فهم أعمق لخوارزميات الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته، وتعليم مهارات البرمجة بأكثر من لغة، وتطبيقات الأمن السيبراني.

التعليم الثانوي:

- تعميق اعتزاز المتعلم بهويته الوطنية، ولغته العربية، وانتمائه الخليجي والعربي والإسلامي، وترسيخ قيم الولاء والانتماء، والتسامح والتعايش، وقيم المواطنة، وحقوق الإنسان، وإعداده ليكون مواطنًا مسؤولًا، يهتمّ ببناء الوطن، ويتمثّل قيم المواطنة المحلية والإقليمية والعالمية في جميع جوانب حياته.
- تطوير ثقة المتعلم بنفسه، وتعزيز قدراته على تحقيق ذاته، وممارسة حقوقه وواجباته، وتوجيهه نحو الحس الهادف الإيجابي في الحياة؛ لإنجاز التزاماته بصفته فردًا في الأسرة والمجتمع، ومواطنًا منتجًا ومبدعًا.
- إرشاد المتعلم إلى اتخاذ القرار نحو دراسةٍ أكثر عمقًا باختيار التخصص المناسب، وتمكينه من التحكم بأدوات المعرفة، ومصادر المعلومات، وتحليل البيانات، واستخلاص النتائج وتقييمها، وتحديد المشكلات وحلّها، والتفكير تفكيرًا نقديًا ومتسقا.
- تعزيز المتعلم بالرغبة والدافعية لبذل أقصى درجات الجهد للتحصيل العلمي، والاستعداد لمهنة المستقبل، والحياة الشخصية والاجتماعية.
- إقدار المتعلم على اتخاذ القرارات الشخصية باستقلالية، وتحمّل المسؤولية الشخصية عن اختياراته وأفعاله.
- إكساب المتعلم مهارات التعلم الذاتي، ومهارات التفكير وحل المشكلات، ومهارات تحليل البيانات وحمايتها.
- إكساب المتعلم مهارات استعمال البرمجيات ومهارات البرمجة ومفاهيم الذكاء الاصطناعي المتقدمة، واستعمال أدوات الأمن السيبراني؛ استجابةً للمستجدات الحديثة والمستمرّة في المعرفة والتكنولوجيا.

استراتيجيات التعليم والتعلم:

يؤكد الإطار الوطني للمناهج أهمية استراتيجيات التعليم والتعلم، ودورها في تحقيق نواتج التعلم من خلال مراعاة مجموعة من المواصفات هي:

1. الشمول، بحيث تتضمن جميع المواقف والاحتمالات المتوقعة في الموقف التعليمي.
2. المرونة والقابلية للتطوير: بتوظيف التقنيات الرقمية المتقدمة.
3. تعزيز مهارات التعلم للقرن الحادي والعشرين.
4. استثمار قواعد التعليم الشامل، ومراعاة الفروق الفردية.

ومن أبرز استراتيجيات التعليم والتعلم المستهدفة لتكوين متعلم قادر على التعلم المستمر والإبداع والإنتاج والمشاركة والاتصال والتنافس، هي:

| | |
|---|--|
| <p>وتتمثل أهميتها في:</p> <ul style="list-style-type: none">• تعزيز الدافعية، بربط التعلم بالحياة، وإشعار المتعلمين بفائدتهم.• تنمية التفكير، بالاهتمام بعمليات التوقعات، والفروض، والفحص، والاختيار، والتعميم، والتأكد من معقولية الحلول.• إيجاد سياق إيجابي للتعلم، من خلال دراسة المشكلة وصولاً إلى النتائج. | <p>استراتيجية حل المشكلات</p>  |
| <p>وتتمثل أهميتها في:</p> <ul style="list-style-type: none">• ربط المحتوى بالحياة الواقعية.• تنمية مهارات التخطيط لدى المتعلمين.• تنمية تحمّل المسؤولية والتعاون.• إتاحة حرية التفكير، وتنمية الثقة بالنفس.• مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين. | <p>استراتيجية التعلم القائم على المشروعات</p>  |
| <p>وتتمثل أهميتها في:</p> <ul style="list-style-type: none">• تزويد المتعلم بفرص عديدة للتوصل إلى استدلالات بتوظيف التفكير المنطقي.• تشجيع التفكير الناقد.• تشجيع استقلالية التفكير.• تنمية الإبداع والابتكار. | <p>استراتيجية التعلم بالاكشاف</p>  |

ويقدم الإطار الوطني للمناهج مساحة لتوظيف استراتيجيات متنوعة تحقق التعلّم المنشود، وتراعي:

- التعلّم التفاعلي النشط (Active Interactive Learning).
- التعلّم ذو المعنى (Meaningful learning).
- التعلّم الوظيفي (Functional Learning).
- التعلّم بالوضعيات (Situating Learning).
- التعلّم العميق (Deep Learning).
- التعلّم الإبداعي (Creative Learning).
- التعلّم التأملي (Reflective Learning).

سمات المتعلّم واحتياجاته:

يستهدف الإطار الوطني للمناهج تكوين متعلّم مستقبلي، يتّسم بجملة من السمات التي تجعله ذا شخصية متوازنة

وفاعلة ومنتجة، ويكون ذلك عبر إظهاره جملةً من القدرات، هي:

- التعلّم الذاتي المستمر.
- التطوير والابتكار والإبداع.
- التعامل مع المشكلات وحلّها.
- التوصل إلى المعلومات من مصادرها، وتحليلها، ونقدها، والحكم عليها أحكامًا صحيحة.
- القيادة، وتحمل المسؤولية.
- المواطنة المنتّمة المسؤولة.
- التواصل والتفاعل الإيجابي مع الآخرين.
- المشاركة المجتمعية والإنتاج.
- المبادرة والريادة والإبداع في تنمية الذات.
- التنافسية التي تمكّن المتعلّم من التعلّم المستمر، والمشاركة الفاعلة في تحقيق رؤية وطنه، وتعدّه لوظائف المستقبل ومهنيّه.
- استثمار التكنولوجيا، وإنتاج التطبيقات الرقمية.

ويتطلب جميع ذلك الاستجابة لاحتياجات المتعلم من ناحية:

- تدريبه على امتلاك مهارات التعلّم للحياة، وتمثّل في أربعة محاور، هي: يتعلّم كيف يتعلّم، يتعلّم كيف يعمل، يتعلّم كيف يعيش مع الآخرين، يتعلّم كيف يكون.
- تنوع المصادر التعليمية المفتوحة وتطبيقاتها التي تشمل مجموعة من التطبيقات والعمليات، مثل: استعمال المواقع الإلكترونية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، والفصول الافتراضية من خلال شبكة الإنترنت.
- إعداد مناهج برامج الموهوبين، وذوي الاحتياجات الخاصة.
- استثمار قواعد التعليم الشامل (Inclusive Education)، والبناء عليها بتخصيص موادّ تعليمية قادرة على استيعاب شخصيات المتعلمين، ومراعاة الفروق الفردية بينهم.
- تدريب المتعلمين على امتلاك مهارات متنوعة تستجيب لمطلّبات سوق العمل، ووظائف المستقبل ومهنيّه، وخاصّة فيما يتّصل بالمهارات الرقمية الأساسية والبرمجة وتحليل البيانات والتي تتطلّبها أغلبيةً وظائف اليوم.
- توفير بيئة تعلّم، داعمة للتعلّم والتعليم، مثل تجهيز المعامل والمختبرات، والبيئات الافتراضية، وتوفير المقنّات والأدوات متعدّدة الاستعمالات، مثل الروبوتات التعليمية، وأدوات الواقع الافتراضي، وغيرها.
- تطوير نظام تقويم المتعلمين وإدماج الذكاء الاصطناعي ضمن أدواته؛ بما يحقّق التوقّعات العالية التي ترسم ملامح الخريج المستقبلي التنافسي.

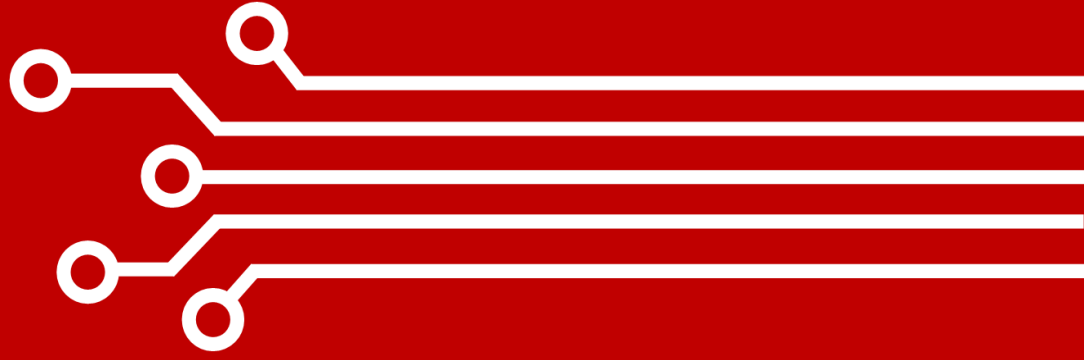
التقويم:

- يؤكد الإطار الوطني للمناهج أهمية أن يركز التقويم على المبادئ الآتية:
- **التركيز في الجوهر:** بأن يركّز التقويم في العمليّات والنتائج لتحقيق الأهداف المنشودة، من خلال توظيف مهارات التفكير العليا كالتحليل، والتركيب، والتقويم، وحلّ المشكلات. ويهتم بتطبيق الأداء في مواقف تعليمية تعلمية مشابهة، أو مواقف طبيعية مختلفة عن المواقف التي طُبّق فيها سابقًا.
 - **الشمول:** ويعني عدم الاقتصار على قياس جانب واحد فقط من عمليتي التعليم والتعلّم، نحو قياس المعرفة فحسب، بل يتعدّاه لقياس جوانب أخرى كالاتجاهات والقيم، والمهارات المستمدّة من نواتج تعليمية محدّدة.
 - **التنوع:** ويعني تعدّد أدوات التقويم وأساليبه وفقًا لتعدّد الأهداف التعليمية والمحتوى التعليمي المراد تحقيقهما. كما يعني مبدأ التنوع بمراعاة جوانب شخصية المتعلّم من الناحية المعرفية والوجدانية والمهارية.
 - **العدالة (الإنصاف):** ويعني أن تُعطي أسسُ التقويم ومعاييرُه المستعملة النتائجَ نفسَها، وإن اختلف زمان تطبيق التقويم ومكانه، والجهة التي تقوم بعملية التقويم.

- **الصدق:** ويقصد به المدى الذي تقيس فيه أداة التقييم ما يفترض بها أن تقيسه، ويعرف بكونه الصّحة والدلالة الهادفة والفائدة للاستدلالات المحدّدة الناجمة عن نتائج تطبيق أدوات التقييم.
 - **الاتّساق:** ويعني الثبات في القياسات التي يحصل عليها الأفراد عندما تُعاد عمليّة اختبارهم باستعمال الأدوات نفسها، وفي مناسبات مختلفة، وتحت الظروف نفسها.
 - **المرونة:** ويقصد بها استعمال استراتيجيات وأدوات متعدّدة مثل قوائم الرصد، وسلالم التقدير، والسجلات الوصفية، وغيرها من الأدوات، وكذلك تعدّد المواقف التي تستعمل فيها هذه الاستراتيجيات والأدوات؛ لقياس نواتج التعلّم المختلفة مثل: سلوكيات الطلبة المعرفيّة والوجدانيّة، وميولهم واتّجاهاتهم، ومهاراتهم.
- أمّا وظائف التقييم التي يستهدفها الإطار في أسسه التربوية والتعليمية، فتتمثّل في:

| | |
|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> • يوضع لاستعمال المتعلّم والمعلّم. • يقدّم تعليمًا تفرّدًا يناسب أساليب تعلّم المتعلّمين. • يقدّم تغذية راجعة مستمرة للمتعلّمين لتحسين تعلّمهم. • يُشرك المتعلّمين في التقييم الذاتي، وتقديم التغذية الراجعة على تعلّمهم، وتعلّم الأقران. • يقدّم معلومات إلى المستفيدين لدعم التعلّم. | <p>التقييم من أجل التعلّم</p>  |
| <ul style="list-style-type: none"> • يركّز في تحليل المتعلّمين ونقدهم لتعلّمهم المرتبط بنواتج التعلّم. • يهتمّ بالمتعلّم واستعماله للمعلومات في التعلّم. • يُشرك المتعلّمين في مراجعة التعلّم، والتعلّم المستقبلي، وعمليات التفكير (فوق المعرفي). | <p>التقييم بوصفه تعلّمًا</p>  |
| <ul style="list-style-type: none"> • يوفر فرصة لتقديم أدلّة على الإنجاز الأكاديمي. • مرتبط بنواتج التعلّم. • يظهر في آخر فترة التعلّم، وباستعمال أدوات متعدّدة. • يمثّل أساسًا للحكم على النجاح والتسكين. | <p>التقييم للتعلّم</p>  |

أولويات الإطار الوطني للمناهج



- تُعَدُّ القِيَمُ من أهمِّ أولويَّات الإطار الوطني للمناهج؛ كونها تعبّر عن التوجّهات الوطنية، وإحدى موجّهات السلوك التي يجب مراعاتها عند بناء المناهج التعليمية؛ وذلك لتحقيق ما يأتي:
- ترسيخ قيم الولاء والانتماء في نفوس المتعلّمين.
 - تعزيز الهوية الوطنية البحرينية العربية الأصيلة والانتماء العربي.
 - تعزيز اتجاهاتٍ تثرِي شخصيّة المتعلّمين ومجتمعهم ووطنهم.
 - تهيئتهم إلى تحقيق التوازن الاجتماعي والعاطفي.
 - تكوين مواطنين صالحين لديهم من المعارف والمفاهيم والمهارات والاتجاهات ما يجعلهم قادرين على الإسهام في التنمية المستدامة.
 - تكوين شخصيّة مواطنين قادرين على العيش في عالم متغيّر، ومواكبين لثقافة العصر، بما يشكّل نسقًا متكاملًا بين الأصالة والمعاصرة، وبين الثبات والتغيّر، وبين المحافظة والتجديد.
 - تهيئتهم للتعايش المشترك، وفهم المجتمع الإنساني ككل، وبناء المواطنة المهيّئة للدّخول إلى عصر العولمة والانفجار المعرفي، واتّساع قنوات التواصل داخل القرية الكونيّة.
 - تهيئتهم للانفتاح على القِيَمِ العالميّة التي لها بُعدٌ إنسانيٌّ جامعٌ.
- وفيما يأتي أمثلةٌ للقِيَمِ وَفَقَّ تصنيفاتٍ أربعة، هي:

| القيم الإنسانية | القيم السياسية | القيم الاجتماعية | القيم الوطنية |
|---|---|--|--|
| حقوق الإنسان الحريّة العدل المساواة السّلام، والسّلم والأمن الدّوليّان | الشُّورى الدّيمقراطيّة المشاركة العامّة التّوافق | التسامح الشراكة الاجتماعيّة تكافؤ الفرص التعايش المواطنة الفاعلة التعدديّة وقبول الاختلاف التضامن المسؤوليّة الجماعيّة | الولاء الانتماء الفخر الاعتزاز التّضحية الدِّفاع عن الوطن |

ويأتي تعزيز هذه القيم عبر أربعة أبعاد جوهرية يجري من خلالها تنمية جملة من القدرات عند المتعلم، وتتمثل في:

- القدرة على التواصل.
- القدرة على التعبير بأشكال متعددة.
- القدرة على التعلم مدى الحياة.
- القدرة على الانفتاح على الثقافات الأخرى.
- القدرة على البرهنة، والحجاج، والنقد.

- القدرة على توظيف المكتسبات في وضعيات مختلفة.
- التكيف مع المتغيرات.
- الإبداع والابتكار.



- القدرة على الدفاع عن الوطن، ونصرته.
- الترويج لمنجزات الوطن: محلياً، وعالمياً.
- الاعتراف بتاريخ وطنه، وتراثه، وحضارته، ومكتسباته.

- الوفاء للوطن ولقيادته الرشيدة.
- حب العمل.
- التضامن.
- احترام القانون.
- ترشيد الاستهلاك.
- الاعتراف بالانتماء إلى مملكة البحرين.
- القدرة على العيش مع الآخرين.
- القدرة على احترام الآخر المختلف.
- التسامح في الفكر، والسلوك.
- التحلي بروح المسؤولية.
- التطوع في خدمة المجتمع.

- الاعتراف بالذات.
- المبادرة.
- القدرة على التجديد.
- التعامل الإيجابي مع المحيط القريب، والبعيد.
- الاستقلال في الفكر، والممارسة.
- الاتزان في السلوك، والموقف.
- التوق إلى التّفوق، والامتياز.
- التزام الآداب العامّة، والقوانين.

٢,٢ المعايير الدولية ومهارات القرن الحادي والعشرين

المعايير مؤشرات رمزية تُصاغ في مواصفات أو شروطٍ تُحدّد الصورة المثلى التي ينبغي أن تتوفر في المتعلّم أو المكوّن الذي تُوضَع له المعايير، وتُعدُّ هذه العبارات الوصفية بمثابة محكّات يُقاس في ضوءها مستوى التقدّم. ويتمّ الاتّفاقُ عليها محليًّا وعالميًّا وضبطها وتحديدها؛ للحصول على رؤية واضحة لمدخلات النظام التعليمي ومخرجاته، بغاية تحقيق الأهداف المنشودة، والوصول إلى الجودة الشاملة.

إنّ التغيّرات المتسارعة في كافّة المجالات، وما يشهده العالم من ثورة المعلومات، والتحوّل إلى مجتمع المعرفة، والاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة، والتطوّر الهائل في تقنية المعلومات والاتّصالات، وتعاظم التنافسية العالمية؛ تحتمّ الاهتمام بالمعايير الدولية، والإفادة منها في تطوير سياسات بناء المناهج بما يتناغم مع التوجّهات العالمية المعاصرة؛ تحقيقًا لجودة التعليم، وجودة المخرجات في سياق العولمة وفي إطار التنافس المعياري العالمي، وبما يضمن إعداد متعلّمين بحريّين مؤهّلين أكاديميًّا يمتلكون مهارات نوعيّة في مجالات متعدّدة، ويحقّقون مستويات مرتفعة في الاختبارات الوطنية والتقييمات الدولية، ويتفوّقون في مجالات الابتكار والإبداع، ويوظّفون بفعاليّة المعارف والخبرات والمهارات من خلال ممارستهم للأنشطة العلمية والتقنية، ويحصلون على الفرص التعليمية والوظيفية، ويقدّرون على المنافسة محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا في المستويات العلمية الأكاديمية، وسوق العمل الحالية والمستقبلية. وهذا ما يجعل تحديث المعايير من أولويّات الإطار الوطني للمناهج؛ ذلك أنّها تمثّل أساسًا للتطوير التربوي، وتُعدُّ مدخلًا للحكم على مستوى الجودة في المجال الدراسي، كما أنّها تفعيلٌ لألوية برنامج الحكومة ٢٠٢٣-٢٠٢٦ التي تنصّ على "تطوير المناهج التعليمية للإسهام في صقل قدرات ومهارات الطلبة، وربطها بمتطلبات سوق العمل". عبر تنفيذ مجموعة من السياسات والمبادرات لضمان جودة الخدمات التعليمية، ومن ذلك الاستفادة من التجارب الدولية، وأفضل الممارسات لتطوير المؤسّسات التعليمية.

وتأتي أهميّة المعايير الدوليّة بالنظر إلى الاعتبارات الآتية:

- ضمان جودة النظام التعليمي وخاصّة المخرجات التعليمية.
- التركيز في المتعلّم بصفته محورًا للعملية التعليمية التعلّمية.
- مواكبة متطلّبات القرن الحادي والعشرين.
- قدرة النظام التعليمي على التنافسية.
- تطبيق قيم العدالة والمحاسبية والشفافية.
- تطوير عمليّات تصميم المناهج الدراسية، واستراتيجيّات التعليم والتعلّم والتقييم، والتنمية المهنية.

- الإسهام بدور كبير داخل الفصول الدراسية في تبني طرائق تدريس تراعي التمايز بين المتعلمين.
 - ضمان اتباع المعلم منهجية تدريس قائمة على دور المتعلم.
 - الإسهام في فاعلية الموقف التعليمي من خلال البحث والتحليل والتجريب والتعاون والتفكير الذي يعتمد على الملاحظة والتأمل.
 - مساعدة المتعلمين على تقييم مدى تعلمهم ومستواهم الأكاديمي، وحلّ مشكلاتهم حال الضرورة.
 - المساعدة على توجيه التنمية المهنية للمعلمين بما يضمن تعلّمًا فعّالًا لفئات المتعلمين.
 - الإسهام في تقييم مستوى تعلّم المتعلم تقييمًا أدقّ.
 - ضمان فرص متساوية للمتعلّمين الراغبين في الالتحاق بالجامعات.
- إنّ الاستجابة للمعايير الدولية في تطوير المناهج، وما تفرضه من السعي إلى الجودة الشاملة في النظام التعليمي، تستدعي الاعتناء بمتطلّبات القرن الحادي والعشرين للاستمرار في ابتكار خدمات تعليمية جديدة، وتقديم عمليات أفضل، ومنتجات تواكب اقتصاد العالم المعرفي الكونيّ الجديد.

ومن هنا جاء اهتمام الإطار الوطني للمناهج بمهارات القرن الحادي والعشرين التي تدعم المهارات الأساسية، مثل المهارات القرائية والعدديّة التي تشمل القراءة والكتابة والحساب والعلوم، كما تدعم مهارات التعلّم بالتقنية عبر الحاسوب والشبكات العنكبوتية والمشاركات الافتراضية التي تمكّن المتعلمين من أن يتصلوا بأخريين حول العالم ويتعلّموا معهم، فضلًا عن حرصها على تهيئة المتعلم للمساهمة في عالم العمل والحياة؛ بأن يكون معتمدًا على نفسه، ومتعلّمًا مدى الحياة، وقادرًا على حلّ المشكلات، وابتكار معارف متطورة، وإبداعات جديدة تساعد على بناء عالم أفضل. وجميع هذه الأمور مخرجات تعلّم مُستهدفة يسعى إليها الإطار الوطني للمناهج مراعيًا المعايير الدولية؛ للوصول إلى متعلّم ذي شخصيّة متكاملة، وقادرة على استثمار أعلى طاقاتها وإمكاناتها في توظيف ما تعلّمته؛ لتنمية الذات والمجتمع بصورة مستدامة وفاعلة.

وتصنّف الكفايات المطلوبة للقرن الحادي والعشرين في ظلّ الثورة الصناعية الرابعة إلى خمس مجموعات من الكفايات، هي:

١- مجموعة القرائيّات، وتشمل:

- أ- القرائيّة اللّغويّة والحسابيّة (القرائيّة والعدديّة).
- ب- القرائيّة العلميّة والثقافيّة.
- ج- قرائيّة تكنولوجيا المعلومات والاتّصال.
- د- القرائيّة الصحيّة والبيئيّة.
- هـ- القرائيّة المعلوماتيّة والإعلاميّة.
- و- القرائيّة الماليّة والاقتصادية.

٢- مجموعة التعلّم والابتكار، وتشمل:

- أ- التعلّم الذاتيّ.
- ب- التعلّم مدى الحياة.
- ج- التفكير الناقد، وحلّ المشكلات.
- د- التأمّل والإبداع والابتكار.

٣- مجموعة وكالة الذات (Self-Agency)، وتشمل:

- أ- إدارة الذات وتوجيهها.
- ب- احترام الذات وتقديرها.
- ج- قيادة الذات وتحفيزها.
- د- المبادرة والفضول.
- هـ- التحمّل والعزيمة والمثابرة.
- و- ممارسة الحقوق والحريات.
- ز- ريادة الأعمال.
- ط- المرونة والتكيّف.
- ي- تحقيق الذات والتمتّع بالحياة.
- ح- المسؤولية والمساءلة.

٤- مجموعة التفاعل مع الآخرين، وتشمل:

- أ- التشارك والعمل الفريقي.
- ب- القيادة والامتنال.
- ج- التفاوض وإدارة الخلاف والصراع.
- د- المواطنة والاحترام.
- هـ- الثقافة البيئية.
- و- التعددية الثقافية.
- ز- الوعي والاهتمامك العالميّين.
- أ- الموازنة بين الحقوق والواجبات والامتيازات.
- ب- الموازنة بين السلطات والحقوق.
- ج- الموازنة بين الحريات والاحترام.
- د- الكينونة المحلية والعالمية.

٥- مجموعة التفاعل مع العالم، وتشمل:

- أ- الموازنة بين الحقوق والواجبات والامتيازات.
- ب- الموازنة بين السلطات والحقوق.
- ج- الموازنة بين الحريات والاحترام.
- د- الكينونة المحلية والعالمية.
- هـ- الثقافة البيئية.
- و- التعددية الثقافية.
- ز- الوعي والاهتمامك العالميّين.

ز- الوعي والاهتمامك العالميّين.

"وهي تجربة علينا أن نطوّرها ونحن نتّجه نحو اكتساب وامتلاك معارف وتقنيات علوم المستقبل. ويرتفع سقف طموحنا الوطني بالتفوّق في العديد من العلوم المتقدّمة كعلوم الفضاء بفوائدها العلميّة والبيئيّة، وعلوم الطاقة الذريّة باستخداماتها السلميّة لخدمة الإنسانيّة، لنمكّن أجيالنا من صناعة نهضتهم بالسبق والاحتراف العلميّ والمعرفي."

من الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم حفظه الله ورعاه في افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس ١١ أكتوبر ٢٠٢٠ م

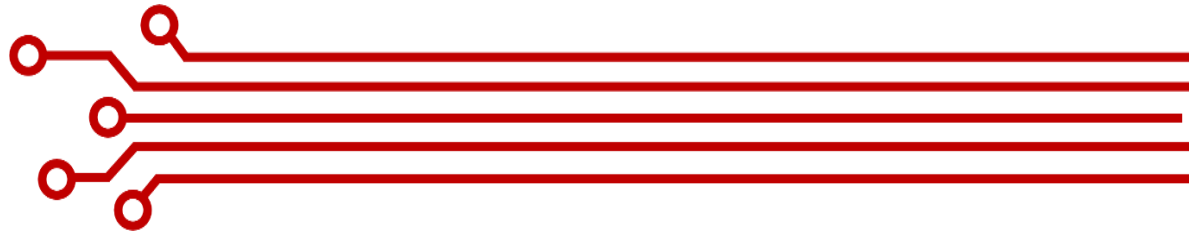
تتمثّل مجالات التعليم في التخصّصات التي يتعلّمها المتعلّم؛ بحيث يشتمل كلّ مجال تعليم على البناء المعرفي المتّسق مع البنية التخصّصية للمجال، والقيم والمهارات التي تتّسق مع أولويّات الإطار. وتنظّم هذه المجالات في ثلاثة مكوّنات أساسيّة، هي:

- مجال اللّغات والعلوم الإنسانيّة.
- مجال العلوم والرياضيات.
- مجال الموادّ التطبيقية/ التخصّصية.

وتنضوي تحت هذه المجالات مهارات ترتبط بالعمل والحياة والقرائيّة والتكنولوجيا، وغيرها؛ ليكون التعلّم في إطار اجتماعي عاطفي ينمّي الذكاء العاطفي الاجتماعي لدى المتعلّمين، بما يضمن نجاحهم في المدرسة والحياة، ويعزّز سلوكيّات المواطنة والقيم الخُلقيّة والإنسانيّة، ويقوّي كفاءة المتعلّم في تحمّل المسؤوليات، ومواجهة التحدّيات التي تعترضه، ويسهم في تنشئة جيل قادر على التواصل والاهتمام بالأخرين، ويحقّق التوازن في مختلف مناحي الحياة. وعلى صعيد آخر يعمّق الربط بين المواد والتخصّصات؛ للوصول إلى سياق معرفي ومهاري يساعد على الإبداع والابتكار.

وتتوسّع مجالات التعلّم بطرح مساقات جديدة لتطوير المسارات التعليمية؛ بما يواكب التغيّرات والمستجدّات، ويستجيب للتوجّهات الوطنية والعالمية، ويكسب المتعلّمين المعارف والمهارات المستقبلية، وذلك عبر التوجّه إلى موضوعات معاصرة ومدمجة مع مهارات القرن الحادي والعشرين، مثل: توظيف الاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وعلوم الفضاء، إضافة إلى الاهتمام بقضايا ومشكلات جوهريّة معاصرة، مثل: الوعي العالمي (الوعي والفهم المتعدّد الثقافات)، والتعليم الأخضر والثقافة البيئية (الوعي والفهم البيئي للمحافظة على الطاقة والمصادر)،

والثقافة المالية (المعرفة في الاقتصاد والأعمال)، والثقافة الصحية (العناية الصحية، والتغذية والأدوية الوقائية)،
والثقافة المدنيّة (المشاركة المدنيّة، وخدمة المجتمع، والأخلاق والعدالة الاجتماعيّة).



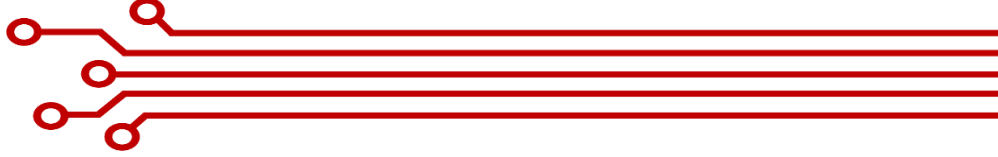
تُعدُّ رقمنة المناهج خيارًا استراتيجيًا في تطوير المناهج التعليمية؛ لمواكبة العصر الذي يتَّسم بالتجدُّد المستمر والمتسارع، بما يؤثِّر في قدرات الفرد والمجتمع، وبما يعكس تنافسيَّة الدول. وتتجاوز رقمنة المناهج مفهومًا توظيف الذكاء الاصطناعي والروبوتات والتقنيات الثلاثية الأبعاد والواقع المعزَّز والافتراضي لتشمل توظيف التقنيات الرقمية في عملية التعليم والتعلُّم والتقويم، وصولًا إلى تعلُّم تفاعلي، ومشخصين، وموجَّه ذاتيًا، بهدف تحقيق تعلم أعمق وأجود، بأقل وقت وجهد وأكبر فائدة، وأكثر جاذبية ومتعة، ومتاح في أي مكان وفي أي وقت، ويستجيب لحاجات جميع الطلبة، إضافة إلى رقمنة جميع العمليات في النظام التعلُّمي، وتطوير الخدمات الإلكترونية للطلبة والمعلمين وأولياء الأمور، وتبادل البيانات مع المؤسسات الأخرى بهدف إنجاز عمل متقن وأكثر كفاءة ويناسب الحاجات المختلفة للأفراد.

توظيف التقنيات الرقمية في عملية التعليم والتعلم والتقويم، وصولًا إلى تعلم تفاعلي، ومشخصين، وموجَّه ذاتيًا، بهدف تحقيق تعلم أعمق وأجود، بأقل وقت وجهد وأكبر فائدة، وأكثر جاذبية ومتعة، ومتاح في أي مكان وفي أي وقت، ويستجيب لحاجات جميع الطلبة.

وتقتضي الرقمنة متطلبات عديدة، تتمثل في:

- بناء مناهج تعليمية مرنة قادرة على استيعاب التطبيقات التعليمية المعاصرة، والاستجابة للتغيرات السريعة في المجال التكنولوجي مع بروز تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في العملية التعليمية.
- تحويل جميع مكونات المنهج إلى منظومة مصغرة تعمل في بيئة إلكترونية، عبر منصات رقمية.
- تمكين المتعلمين من المعارف والمهارات والقيم اللازمة للتعامل مع التحوُّلات التكنولوجية المتسارعة في مجال التعليم، واستيعاب التوجُّهات المعلوماتية والاستفادة منها، والوعي بأساليب الوقاية من مخاطرها.
- تنمية مهارات التفكير العليا، والقدرة على حلّ المشكلات والإبداع والابتكار لدى المتعلمين؛ بما يمكنهم من ربط التعلم بالحياة اليومية، والتوظيف الفعلي لمفاهيم التقنية، ويشجّعهم على توليد أفكار جديدة لاستثمار التكنولوجيا، والمشاركة الفعالة في التنمية المستدامة للمجتمع.
- توفير محتوى تعليمي تفاعلي متنوع ومناسب للنشر على المواقع والمنصات التعليمية، وتخصيص موادّ ووسائط تعليمية تستوعب شخصيات المتعلمين المتنوعة، وتدعم احتياجاتهم المختلفة. مع مراعاة أن يتيح هذا التفاعل الوصول إلى المحتوى الرقمي سواء أوفّر الاتّصال بالإنترنت، أم لم توفّر.
- إعداد المتعلمين للعمل في وظائف لها علاقة بالتخصّصات العلمية والتقنية المستقبلية؛ ممّا يسهّل عليهم التفاعل مع متطلبات القرن الحادي والعشرين، وتطوّراته السريعة في الجوانب العلمية والتكنولوجية.

- تدريب المعلمين على المناهج الرقمية المطوّرة، وتأهيلهم للتعامل مع بيئات التعليم الرقمية، وتزويدهم بأدوات وموادّ تعليمية متقدّمة، ومساعدتهم على دمج الأنشطة والوسائل التقنية في التعليم.
- تطوير استراتيجيّات التعليم والتعلّم، وأساليب التقويم لتتضمن عدة أساليب رقمية، وتستجيبُ لرؤى جديدة في التعليم الرقمي والإبداع والابتكار والإنتاج، وتحدّد تقدّم المتعلّم في أثناء عملية التعلّم، وتقدّم مقاييس تقييم حديثة يمكن بواسطتها إجراء تحليلات لتحصيل المتعلم دراسياً.
- بناء إطار لتحديد كفايات الذكاء الاصطناعي ومهاراته للمعلّمين والمتعلمين بالإضافة إلى تحديد تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يُمكن الاستفادة منها- فعلياً- وتلبي احتياجات المقرّرات الدراسية، حتى يكون إدماجها ضمن المناهج الدراسية الرقمية مدروساً ومقنناً وقابلاً للتطبيق.



التعليم الأخضر هو نهج تعليمي يهدف إلى تعزيز الوعي والمعرفة والمهارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتربية البيئية، والتي تهدف إلى تنمية الوعي والمسؤولية تجاه البيئة. يركز التعليم الأخضر في إدماج قضايا البيئة والاستدامة في المناهج الدراسية، وتشجيع الممارسات البيئية المستدامة داخل المؤسسات التعليمية. وهذا يتضمن تعليم الطلبة القضايا البيئية مثل التغير المناخي، وإدارة النفايات، والحفاظ على الموارد الطبيعية. كما يشمل التشجيع على المشاريع والأنشطة البيئية المختلفة. واتخاذ قرارات ومواقف مسؤولة تجاه البيئة. يُضاف إلى ذلك بناء قدرات التربويين والتحول إلى المدارس الخضراء ومن ثم المجتمعات الخضراء.

التعليم الأخضر والتربية البيئية

التربية البيئية والتعليم الأخضر مفهومان متداخلان، فالتربية البيئية تهدف إلى زيادة الوعي البيئي وتعليم الأفراد كيفية التعامل مع البيئة بشكل مستدام، وتركز في تعليم الأفراد كيفية الحفاظ على البيئة، وتقليل النفايات وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام. ويعتبر التعليم الأخضر أكثر شمولية من التربية البيئية فهو نهج يدمج مبادئ الاستدامة في جميع جوانب العملية التعليمية من أجل تكوين بيئة تعليمية مستدامة، وتعزيز الابتكار في مجال الاستدامة، وتطوير مهارات الطلبة في التعامل مع التحديات البيئية. ونطاق التعليم الأخضر واسع يستهدف تطوير المناهج الدراسية وتدريب المعلمين على الممارسات المستدامة وتصميم المباني المدرسية، فهو ليس وسيلة لتعزيز الوعي البيئي وحسب، بل هو أيضاً محرك رئيس للابتكار والتطوير في المجتمع. ولذلك يُمكن القول إن التعليم الأخضر يشمل التربية البيئية باعتبارها من نهجه الشامل لتحقيق الاستدامة البيئية في النظام التعليمي.

و للتحول إلى التعليم الأخضر لا بُدَّ من تطوير السياسات التعليمية وربطها بالتنمية المستدامة، والتوجه نحو المدارس الخضراء، ودمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج الدراسية. وتعمل المدارس الخضراء على تمكين الطلبة من أن يصبحوا مواطنين فاعلين ملتزمين بتعزيز أنماط الحياة المستدامة والعمل المناخي، وعلى إذكاء الشعور بالمواطنة وتمثل قيم المواطنة العالمية.

أهداف التعليم الأخضر

١. تعزيز الوعي البيئي ورفع مستوى فهم الطلبة للقضايا البيئية والتحديات التي تواجه كوكبنا.
٢. تطوير المسؤولية البيئية وتشجيع الطلبة على تبني ممارسات صديقة للبيئة في حياتهم اليومية.
٣. تنمية مهارات التفكير الناقد وتعزيز قدرة الطلبة على تحليل المشكلات البيئية وإيجاد حلول مبتكرة لها.

٤. تشجيع الاستدامة من خلال تعليم الطلبة كيفية استعمال الموارد بشكل مُستدام وتقليل النفايات وإعادة استعمال المواد وتدويرها.
٥. تعزيز التعلّم العمليّ عبر توفير فرص مشاركة الطلبة في أنشطة ومشاريع بيئية عملية.
٦. دعم التّقنية الخضراء واستعمال التّقنيات الحديثة لتقليل الأثر البيئيّ وتعزيز التعلّم.
٧. بناء مُجتمع مُستدام من خلال إعداد جيل قادر على المساهمة في تحقيق التّنمية المُستدامة على المستويين المحلي والعالمي.
٨. تشجيع السلوك المُستدام من خلال تعليم الطلبة كيفية تبني ممارسات صديقة للبيئة، ما يسهم في تقليل البصمة الكربونيّة وتحسين جودة الحياة.
٩. تعزيز الصّحة العامّة من خلال التّركيز في البيئة التّظيفة والممارسات الصحيّة التي تسهم في تحسين الصّحة العامّة وتقليل الأمراض المرتبطة بالتلوث.

التعليم الأخضر والابتكار

يرتبط التعلّم الأخضر بشكل وثيق بالابتكار والتّطوير في عدّة جوانب رئيسة:

- تشجيع التفكير النقدي والإبداعي:
- يُعزّز التعلّم الأخضر مهارات التّفكير النقدي والإبداعي لدى الطلبة من خلال تشجيعهم على استكشاف حلول جديدة ومستدامة للتحديات البيئية.
- استعمال التكنولوجيا المتقدمة:
- يعتمد التعلّم الأخضر على استعمال التّقنية المتقدّمة لتوفير بيئة تعليمية مُستدامة.
- استعمال التّقنيات الرّقمية يُمكن الطلبة من التعلّم بطرق تفاعليّة ومبتكرة تُعزّز قدرتهم على الابتكار والتّطوير في مجالات عديدة.
- تطوير المهارات الحياتية:
- يُركّز التعلّم الأخضر في تطوير مهارات حياتية مهمّة مثل حلّ المشكلات، والتّعاون، والتّفكير الاستراتيجي وهي مهارات أساسية للابتكار والتّطوير وتُمكن الطلبة من التّعامل مع التّحديات البيئية بأساليب فعّالة ومستدامة.
- تشجيع المشاريع البيئية:
- تُعزّز المشاريع البيئية ضمن التعلّم الأخضر روح الابتكار لدى الطلبة وتهيئهم لإيجاد حلول مُستدامة وفُرص لمشاريع ريادية مُستقبلية.

• بناء مجتمعات مستدامة:

• يُسهم التّعليم الأخضر في بناء مجتمعات مُستدامة من خلال تعزيز الوعي البيئي وتَشجيع الممارسات المُستدامة. هذا التّوع من التّعليم يُمكن أن يُؤدّي إلى تطوير تَقنيات جَديدة ومبتكرة لِتحسين جَوَدة الحَيَاة والحفاظ على البيئة.



متطلبات تطبيق مبادئ التعليم الأخضر في المناهج الدراسية

يتطلب تطبيق مبادئ التعليم الأخضر في المناهج الدراسية دمج مفاهيم الاستدامة والوعي البيئي في جميع جوانب العملية التعليمية من خلال:

١. تطوير المناهج الدراسية :

- دمج موضوعات الاستدامة بتضمين موضوعات مثل تغير المناخ، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وإدارة النفايات في المناهج الدراسية لجميع المراحل التعليمية، ويجب أن يكون المحتوى متنوعاً وشاملاً لجميع جوانب الاستدامة البيئية.
- تضمين الأهداف التعليمية لتعزيز الوعي البيئي والمسؤولية تجاه البيئة، فضلاً عن تطوير مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات البيئية.
- تشجيع الطلبة على المشاركة في مشاريع بيئية عملية، مثل زراعة الحدائق المدرسية أو إعادة التدوير، لتعزيز الفهم العملي للمفاهيم البيئية.
- تطوير عمليات التقييم والتقييم لتشمل قياس مدى تحقق الأهداف البيئية والتعليمية، إضافة إلى قياس أثر الأنشطة والمشاريع البيئية في الطلبة والمجتمع.

٢. تدريب المعلمين:

- تقديم دورات تدريبية للمعلمين في كيفية تدريس موضوعات الاستدامة بطرائق تفاعلية ومبتكرة.
- تعزيز مجتمعات المعلمين لتبادل الأفكار والموارد المتعلقة بالتعليم الأخضر، ما يعزز من قدراتهم على تقديم تعليم مستدام.
- اعتماد طرائق تدريس قائمة على الأساليب التفاعلية والتطبيقية مثل المشاريع البيئية، والرحلات الميدانية، والتجارب العملية من أجل تعزيز المشاركة الفعالة للطلبة وتشجيعهم على التفكير الإبداعي.

٣. المدارس الخضراء:

- استعمال مواد بناء صديقة للبيئة، وتصميم المباني لتكون موفرة للطاقة، مثل استعمال الطاقة الشمسية وتقليل استهلاك المياه، واستبدال مصابيح الإضاءة التقليدية بمصابيح موفرة للطاقة في جميع أنحاء المدرسة لتقليل انبعاثات الكربون وتعزيز عزل الأسطح والجدران والنوافذ والأبواب للحد من انتقال الحرارة وتحسين كفاءة الطاقة وتقليل انبعاثات الكربون.

• اعتماد التقنية الخضراء عبر توظيف التقنيات الحديثة مثل الألواح الذكية والأجهزة اللوحية والمنصات التعليمية الرقمية: لتقليل استهلاك الطاقة وتعزيز التعليم عن بُعد، ومن ثمّ تقليل الاعتماد على الموارد التقليدية.

• تطبيق ممارسات مُستدامة في إدارة الموارد المدرسية، مثل تقليل النفايات وإعادة التدوير.

• إرساء ممارسات المشتريات الخضراء، أي اعتماد سياسات الشراء التي تُعطي الأولوية للمنتجات والخدمات المناخية والمراعية للبيئة.

٤. الأنشطة الطلابية:

• إنشاء وتفعيل الأندية البيئية في المدارس لتنظيم الأنشطة والمشاريع البيئية، ما يُعزّز مشاركة الطلبة في القضايا البيئية.

• تشجيع المبادرات وتنظيم مسابقات بيئية لتحفيز الطلبة على التفكير في حلول مبتكرة للمشكلات البيئية.

• تشجيع الطلبة على المشاركة في أنشطة عمليّة تُعزّز من فهمهم للقضايا البيئية وتطبيقها في حياتهم اليومية مثل الزراعة العضوية، وإعادة التدوير، والمشاريع البيئية.

٥. التعاون مع المجتمع:

• التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات البيئية لتقديم ورش عمل ومحاضرات توعوية.

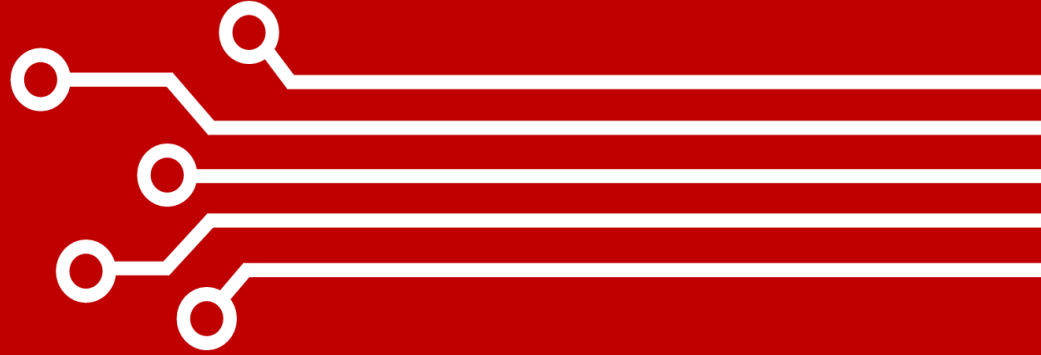
• تعزيز الوعي البيئي والمسؤولية الاجتماعية من خلال تشجيع الطلبة على المشاركة في الأنشطة البيئية في مجتمعاتهم المحليّة.

٦. التقييم والمتابعة:

• وضع معايير لتقييم مدى تحقيق أهداف التعليم الأخضر في المدارس، مثل قياس مدى وعي الطلبة بالقضايا البيئية وتطبيقهم للممارسات المستدامة.

• مراجعة المناهج والبرامج التعليمية وتحديثها بانتظام لضمان مواكبتها أحدث التطورات في مجال الاستدامة البيئية.

متطلبات تطبيق الإطار الوطني للمناهج



- ١ التنمية المهنية المستمرة للمعلمين
- ٢ أدوار المعنيين بالإطار الوطني للمناهج
- ٣ البيئة التعليمية الرقمية
- ٤ آليات تفعيل الإطار الوطني للمناهج

يسعى الإطار الوطني للمناهج إلى دعم المتعلم وتمكينه من جميع الجوانب باعتباره محور العملية التعليمية التعلّميّة، وهذا يُوجب توفير مجموعة من المتطلّبات، تتمثّل في الآتي:

١,٣ التنمية المهنية المستمرة للمعلمين

يؤكد الإطار الوطني للمناهج أهمية التوجّه نحو تمهين التعلّم والمعلمين، وتمكينهم وتعزيز سلطتهم المهنية، وكفالة حقوقهم، والاهتمام بالسياسات المستقبلية الضامنة لتقديم الدعم الفني المناسب إليهم، وتنميتهم باستمرار عبر تزويدهم بالمهارات والحوافز، ورفع كفاءتهم بالدورات التدريبية، وبرامج التطوير المهني؛ لتمكينهم من إدارة العملية التعليمية التعلّمية وفق المعرفة التعليمية والممارسات المعاصرة، وتحقيق جودة التعليم، ومواكبة التغيّرات العالمية.

ويقتضي الإطار أن تراعي برامج التطوير المهني للمعلمين الآتي:

- تكوين المعلمين؛ لفهم التوجّهات التي يسعى الإطار إلى تحقيقها لتطوير مناهج التعليم، والعمل على تقويتهم في مجال التخصص ونظريات التعليم، وإكسابهم مهارات التعلّم الذاتي ومهارات التفكير، واستعمال الحاسوب والشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، وإقذارهم على تمثّل القيم والمهارات والأولويات والمرتكزات والمعايير والاستراتيجيات المستهدفة، وتحليل محتوياتها بما يتواءم مع المستويات والفصول الدراسية.
- تمكينهم من التخطيط للمحتوى التعليمي لتحقيق مخرجات أفضل في ضوء معايير التطوير التي يؤكدها الإطار الوطني، مع توظيف أفضل الممارسات والمداخل المتنوّعة؛ بما يزيد من فرص تعلّم المتعلمين، ويراعي خصائصهم النمائيّة، والفروق الفردية بينهم، وأساليب تعلّمهم، وحاجاتهم وميولهم وقدراتهم، مع الاهتمام بالموهوبين وذوي الاحتياجات الخاصّة.
- تمكينهم من تنفيذ استراتيجيات التعليم والتعلّم المتنوّعة، وتوظيف المواد التعليمية، ومصادر التعليم المتعدّدة، واستعمال الحاسوب لدعم التعليم بالمصادر التعليمية المفتوحة وتطبيقاتها، والبرمجيات التعليمية التفاعلية، والبيئات الافتراضية، والأدوات المتعدّدة الاستعمالات؛ بما يتّسق مع مرثيات الإطار، ويحقّق أهدافه.
- تمكينهم من فهم مداخل التقويم وأنواعه، وأساليبه، وإقذارهم على توظيفه، وتحليل نتائجه، للعمل على تطوير أدائهم وممارساتهم في التخطيط والتدريس والتقويم، وتقديم التغذية الراجعة للمتعلمين لتحسين مستويات تعلّمهم والارتقاء بها.

٢,٣ أدوار المعنّيين بالإطار الوطني للمناهج

مما يضمن فاعلية الإطار الوطني للمناهج اهتمامه بمشاركة جميع المعنّيين بالشأن التربوي التعليمي، فلئن كان تصميمُ المناهج قِوامَ عملِ المتخصّصين في إدارة سياسات وتطوير المناهج؛ فإنّ العمليات المتّصلة بالإطار الوطني تقتضي مشاركة كلِّ طرف معنيٍّ على نحو متكامل ومسؤول، ومن هذا المنطلق أُعدَّت استبانات لاستطلاع آراء المعنّيين حول أبرز الأدوار والمهمّات المستقبلية المنوطة بهم، سواء في عمليّات التخطيط أم التنفيذ أم التقويم، وكانت النتائج على النحو الآتي:

اختصاصي المناهج:

- يواكب التطوّر السريع في عمليّات التعليم والتعلّم عند إعداد المناهج ومراجعتها، ويضع المعايير والكفايات وفق أحدث التوجّهات، ويلتزم المناهج مع توجّهات وزارة التربية والتعليم، من حيث المواضيع المطروحة والاستراتيجيات والكفايات المستهدفة.
- يضمّن المنهج المهارات الأساسية، كمهارات القرن الحادي والعشرين؛ لتخريج متعلّم قادر على مواجهة التحدّيات ومتطلّبات الحياة.
- يدعم عمليّة التعلّم التكامليّ، ويضمّن المنهج والمواد التعليمية الكفايات العابرة للمواد، كالمواطنة وحقوق الإنسان، والقراءة اللغوية، وغيرها من الموضوعات الرئيسة البيئية، مثل: الوعي العالمي، والتعليم الأخضر والثقافة البيئية، والمالية، والصحية، والمدنية.
- يضمّن المواد التعليمية مهارات الابتكار والإنتاج والريادة، وقيم الأصالة وتقدير العمل والمبادرة والتجديد.
- يتأكّد من شمولية المنهج واحتوائه على القيم الاجتماعية والوطنية الأصيلة المستمدة من تاريخ مملكة البحرين العريق، والتي يحتاجها المتعلّم للحفاظ على هويته وانتمائه. بالإضافة إلى احتوائه على المهارات الحياتية؛ سعياً إلى إيجاد مواطن واعٍ بحقوقه وواجباته.
- يدعم المواد التعليمية بمبادئ التعليم من أجل التنمية المستدامة، ومهارات تحقيقها.
- يدعم المنهج بمواد رقمية أساسية ومساندة تماشيًا مع الرؤية المستقبلية للمملكة بهدف مواكبة التطور العالمي الرقمي.
- يلتزم المناهج مع احتياجات سوق العمل ومتطلباتها، ويُعدُّ منهجًا يُقدّر المتعلّمين على الانهماك بفاعلية في بيئة العمل.
- يستكشف الفجوة بين المنهج المخطّط والمنهج المطبّق والمنهج المقيّم.

- يشجّع المعلمين على توظيف التكنولوجيا الرقمية في المناهج (تصميمًا، وتنفيذًا، وتقويماً).
- يساعد في تنمية مهارات المعلمين، وتحسين أدائهم، ويشجّعهم على تقييم الممارسات التعليمية واقتراح البدائل للتطوير، ويساهم في معالجة التحديات التي تواجه تنفيذ المنهج.
- يعمل مع دور الخبرة لتطوير الجوانب الفنية للمواد التعليمية، ويتواصل مع أولياء الأمور والشركاء؛ للوقوف على ملاحظاتهم ومقترحاتهم في تطوير المنهج وتنفيذه.

المعلم:

- يشجع مناقشة الأفكار المختلفة، ويطوّر مهارات التفكير الناقد لدى المتعلمين، ومهارة الربط بين العلوم المختلفة.
- يصمّم أنشطة تتطلّب توظيف المعرفة والمهارات القرائية والرياضية بفاعلية، ويوجّه إلى توظيف الكفايات التعليمية لحلّ المشكلات في سياقات متنوّعة.
- يطور مهارة تقييم النصوص الإعلامية ومصادر المعلومات، وينقل المتعلم إلى التعلم مدى الحياة.
- يوظّف الاختلافات الاجتماعية والثقافية لابتكار أفكار جديدة، ويطور مهارة المتعلمين لاستثمار نقاط القوة لديهم لتحقيق أهداف مشتركة.
- يوظّف تقنيات حديثة في التدريس، ويفعل استعمال التكنولوجيا الرقمية وأدوات التواصل بنجاح، وينمي مهارة إنتاج المحتوى الرقمي بين المتعلمين.
- يساهم في تحليل المنهج ونقده وتصميمه، ويعمل على دراسته باستمرار بغرض رفع التوصيات لتطويره، وابتكار حلول لتحديات تنفيذه.
- يؤدي أدوارًا ومسؤوليات متنوّعة؛ لضمان تنفيذ المنهج، وتطوير عملية التعليم والتعلم، والتعامل مع الأزمات وحالات الطوارئ التي قد تؤثر في عملية تنفيذ المنهج بكفاءة واقتدار، ويتصرف بمسؤولية نحو اهتمامات المجتمع التربوية والقيمية ومصالحه.
- يوظّف أدوات تقييم تقيس أداء المتعلمين، ويساعدهم على تقييم مدى تعلمهم.

- يلمّ بجملّة من المعارف والفلسفات والتصورات والأفكار والمداخل والأساليب التي تعينه على معالجة المشكلات، وتدبير المواقف والظروف المختلفة.
- يوجّه المعلمين إلى تفعيل مواقف تتطلب التكامل بين التخصصات المختلفة في أثناء تنفيذ المنهج، ويشجعهم على استعمال استراتيجيات حديثة ومنظمة قائمة على البحث والاستقصاء وتنمية أساليب التفكير، واستثمار مصادر المعرفة المختلفة وأدواتها المتنوعة.
- يوجّه عمليّات التعليم إلى التركيز في حاجات المتعلّمين وتطلّعاتهم، ويوجّه المعلمين إلى البحث في القضايا المحلية والعالمية التي تهتمّ المجتمع البحريني، ويقدم استنتاجات وحلولاً ابتكاريّة.
- يشجع الابتكار والتميز والمبادرة والتجريب، ويفعل دور كلّ فرد في المدرسة (إداري، معلم، متعلم)، ويوجّهه إلى الأداء الأفضل، وينقذ تجارب ومشروعات تطويرية تتّصف بالأصالة والتنوّع والإبداع.
- يتيح الفرصة للمعلمين والعاملين بالمدرسة على النموّ المهني والعلمي والثقافي، ويحفّزهم إلى الارتقاء بأدائهم وكفاءاتهم المختلفة؛ بما يسهم في تطوير المدرسة بحيث تلبّي احتياجات المستقبل وتحدياته.
- يشجع جوّاً نفسياً مريحاً في المدرسة، ويشجع على التعاون وتبادل الخبرات والمعارف والمهارات، ويهتم بالعلاقات الإنسانية، ويحرص على العدالة والمسؤولية والمرونة والتشاور واحترام الفرد، ويقدّر على اتّخاذ القرارات وتنفيذها بالانطلاق من مبدأ الإقناع والاقتناع.
- يفوض بعض السلطات المخوّلة له إلى مساعديه ومعاونيه؛ تحقيقاً لمبدأ اللامركزية، وتدعيمًا للأسلوب الديمقراطي في مزاوله العمل الإداري في المدرسة؛ بما يتيح لهم فرصة أوسع في التخطيط، والمشاركة في تطوير المناهج، والإشراف الفعّلي على المعلمين، والعمل على رفع كفاءتهم.
- يستشرف الظروف والمواقف التي يمكن أن تحدث مستقبلاً، وكيفية مواجهتها بإشراك جميع العاملين معه.
- يتواصل مع مخطّطي السياسات التعليمية؛ لتبادل المعلومات التربوية والإدارية.
- يقترح الأفكار والبدائل والتوصيات المناسبة لتحسين الأداء، وتحقيق التطلّعات المستقبلية.

المناطق التعليمية:

- المشاركة في صياغة الخطط والسياسات والاستراتيجيات، وبناء وتطوير المعايير والأطر المرجعية واللوائح والأدلة التنفيذية الداعمة لتنفيذ المنهج، ومعالجة تحديات تنفيذه، والاستعداد لمواجهة الأزمات قبل وقوعها.
- المشاركة في تحليل التوجّهات المستقبلية لبناء المناهج؛ للحصول على المعلومات اللازمة، واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، وتحديد الأولويات التي يجب أن تراعيها المناهج بما يثبت كفاءتها، وميزتها التنافسية، وقدرتها على استشراف المستقبل.
- المشاركة في إعداد دراسات مقارنة بين الواقع التعليمي وما تطمح إليه الاستراتيجيات التعليمية، ودراسة التقارير التي تقيّم مستوى تقدّم التعليم في الدول للاستفادة منها في إعداد الخطط الاستراتيجية لتطوير التعليم.
- التوفير والتنظيم للموارد المادية والبشرية، والمصادر التعليمية التي يتطلّبها تنفيذ المنهج، وتقديم خدمات وخبرات تربوية تساعد على تطبيقه.
- التواصل مع الشركاء للحصول على معلومات حول ملاءمة المنهج، وإعداد دراسات دورية حول جودته وتحديات تنفيذه، والمشاركة في إعداد الأدوات والاختبارات والمقاييس اللازمة لتقويمه.

٣,٣ البيئة التعليمية الرقمية

يأتي الاهتمام بالبيئة التعليمية الرقمية من منطلق أنّها تمثل مكوّنًا فاعلاً في تحقيق ما يستهدفه الإطار الوطني للمناهج؛ وذلك بتوفير مجموعة من المقوّمات التي تضمن تفعيل المناهج المطوّرة في صورتها الرقمية، والتطبيقات المفتوحة للمصادر التعليمية، والبرمجيات التفاعلية المتنوّعة، كما أنّها تتيح خيارات متنوّعة ومتجدّدة باستمرار لتطوير المناهج تنظيمًا وتخطيطًا وتنفيذًا وتقويماً، إلى جانب ما تتيحه من خيارات لاستعمال استراتيجيات تعليم وتعلّم متنوّعة، ومصادر معرفة متعدّدة، وموادّ ووسائط تعليمية مختلفة تقدم بطريقة مبتكرة وإبداعية؛ لتحقيق تعلّم نوعي يراعي اهتمامات المتعلمين واتجاهاتهم وقدراتهم، ويعمل على تنمية معارفهم ومهاراتهم.

ولتوظيف التقنية في البيئة التعليمية الرقمية؛ بما يلبي متطلبات تطوير المناهج التعليمية، ثلاثة اتجاهات رئيسة هي:

- التعليم بوساطة التكنولوجيا الرقمية: تقوم التكنولوجيا الرقمية هنا بدور المساعد في عملية التعليم، ويمكن استعمالها في هذا الاتجاه بوصفها أداة أو وسيلة أو استراتيجية يوظفها المعلم في أثناء التعليم، ويستعملها المتعلم في أثناء تعلمه، وممارساته العملية وأنشطته التطبيقية.
- التعليم المُدار بالتكنولوجيا الرقمية: تقوم التكنولوجيا الرقمية هنا بدور (المدير والمشرف) على عملية التعليم، ويمكن توظيفها في إلقاء المحاضرات، وتلقي الأسئلة، والإشراف على المتعلمين، وتسليم الواجبات، وتقديم الامتحانات، وغيرها من الأمور التي تجري داخل الفصول الدراسية الواقعية.
- التعليم عن التكنولوجيا الرقمية: التكنولوجيا الرقمية في هذا الاتجاه مصدر للمعلومة، وأساس للتعلم؛ فهي تهدف إلى إكساب المتعلمين مهارات التكنولوجيا الرقمية إنتاجًا وتصميمًا بما يتوافق مع رؤية الإطار الوطني، والمتطلبات المادية واللوجستية للبيئة التعليمية الرقمية. وتمثل البرمجيات التعليمية التفاعلية وتطبيقاتها، مثل: برمجيات النمذجة والمحاكاة، والخوارزميات، والوسائط المتعددة، وقواعد البيانات، والتصميم الحاسوبي، والألعاب التعليمية، وبرامج تحديد المواقع والخرائط.

٤,٣ آليات تفعيل الإطار الوطني للمناهج

يهدف الإطار الوطني للمناهج إلى تعزيز جودة التعليم، من خلال تحقيق هدفين أساسيين تنشدهما المنظومة التعليمية، أما الهدف الأول فيتمثل في تفريد التعليم، وأما الثاني فيكون عن طريق المرونة في التعليم. ولتحقيقهما فإن الأمر يتطلب النظر في مجموعة من الآليات والسياسات التي من شأنها أن تكون بمثابة موجّهات ومحددات لبناء نظام متكامل لعناصر المنظومة التعليمية، بحيث تلبي متطلبات تفعيل الإطار الوطني للمناهج، وتمثل في:

تقويم الأداء المدرسي:

يهدف نظام تقويم الأداء المدرسي إلى الوقوف على أداء المدارس، وما تحقّقه من نجاحات فيما يتعلّق بأهدافها والأولويات الموضوعية لتطويرها، من خلال أدوات علمية مقنّنة، مثل: (الملاحظات، والاستبانات، والمقابلات، وتحليل الوثائق). وبوساطتها تجمع الأدلة؛ للوقوف على نقاط القوة، ونقاط الضعف، وأولويات التطوير، ومن ثمّ تضمينها في خطة المدرسة؛ بهدف تحسين مخرجات عملية التعليم والتعلم، والارتقاء بها إلى مستويات الجودة العالية.

تقويم المناهج والبرامج التربوية:

تخضع عمليات تطبيق المناهج والبرامج التربوية إلى دراسات تقييمية، وتصميم أدوات تحليل؛ لجمع البيانات الخاصة بالمنهج والبرامج التربوية، وما يرتبط بهما من عمليات وخدمات بشرية ومادية وتربوية مساعدة في تصميمهما وتنفيذهما؛ وذلك لتقرير فاعليتهما، وقيمتها البنائية والإنتاجية، والعمل على تحسينهما، وعلاج جوانب التحدي فيهما، أو الإجازة للاستمرار في تطبيقهما، أو الاستبدال بهما.

التنمية المهنية للمعلمين والقيادة المدرسية:

إن تطبيق الإطار الوطني للمناهج، يتطلب وجود معايير مهنية خاصة بالمعلمين والقيادة المدرسية، تكون مصدرًا للاسترشاد بها في إعداد معلّم وقيادة مدرسية يتوافق دورهما مع الرؤية الجديدة لطبيعة الدور المنوط بهما في عملية تطوير المناهج، والتي تسعى إلى توفير تعليم يرتقي بقدرة المجتمع على المشاركة، وتمثّل مقوّمات المواطنة الصالحة، وتهدف إلى إعداد معلّم وقيادة مدرسية إعدادًا يتيح لهما الانهماك في العملية التعليمية التعلّمية بكفاءة واقتدار، ويدفعُ بهما إلى تجديد التعليم بإنتاج المعرفة والإبداع والابتكار، ومواكبة المستجدات، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات وتقنياتها المختلفة والمتنوعة، ويقدمُ الدعم إليهما لتعزيز دورهما في تقديم تعليم نوعي يصل إلى أعلى المستويات، ويراعي احتياجات جميع المتعلّمين على اختلاف فئاتهم.

استراتيجيات التعليم والتعلّم:

إن العلاقة التي تربط بين المكونات التعليمية الثلاثة (المعلم، والمتعلّم، والمحتوى) علاقة تبادلية مترابطة، ولضمان عملية تعليمية تعلّمية ناجعة، لا بدّ من تطبيق استراتيجيات تعليم وتعلّم فاعلة تعتمد على:

- التمرکز حول المتعلّم في التدريس.
- التفاعل بين المتعلّم والمعلّم، وفق أسلوب ينهك بوساطته المتعلّم في عمل تعاوني ثنائي أو جماعي.
- الاندماج في المواقف التعليمية باستعمال استراتيجيات مصمّمة لاستثارة التفكير والفضول لدى المتعلّم فيضع الفرضيات ويناقش ويحاور ويستقصي ويفاوض.
- الجمع والتنوع بحيث تراعي هذه الاستراتيجيات جميع فئات المتعلّمين.
- تعزيز الهوية الوطنية، وقيم المواطنة، وحقوق الإنسان، والمواطنة العالمية.

- الإبداع بحيث تحفّز المتعلّم على استثمار قدراته الذهنية لابتكار معانٍ جديدة أو أفكار أصيلة أو مفاهيم متطوّرة، والتفكير خارج المألوف.
- التنظيم المعرفي، وتوظيف مستويات عليا من المعرفة، مثل البحث والتجريب والاستقصاء والتحليل والاستنتاج والتركيب والتقويم والابتكار، مع تشجيع التفكير الحر المستقل بوصفه أحد مكّونات التعليم النوعي.
- حلّ مشكلات حياتية، والتفكير بحلول ابتكارية تميّ المتعلّم للانهماك الإيجابي في المجالات الحياتية المختلفة، وسوق العمل في المراحل اللاحقة.
- الفكر الريادي عن طريق محاكاة مواقف ووضعيّات حياتيّة معينة تعزّز الريادة لدى المتعلّم كإدارة المشاريع.
- الثقة والاحترام والعلاقات الطيبة بين المعلّم والمتعلّم، والمتعلّمين أنفسهم.
- أنشطة مائعة ومرحة تستثير الفكر الاستكشافي في مناخ آمن وداعم.
- دمج تقنية المعلومات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في عمليات التعليم والتعلّم؛ بما يسهم في إعداد المتعلمين لوظائف المستقبل، ومواكبة التطوّرات والتحوّلات العلمية والتقنية المستمرة.

الامتحانات الوطنية والتقييمات الدولية:

تُعدّ الامتحانات الوطنية والتقييمات الدولية أداتين معياريتين مهمّتين لكشف واقع العملية التعليمية في مملكة البحرين، ومدى اتّساقها مع النظم التربوية العالمية، واستجابتها لكفايات التقييمات الدولية مثل: توجهات الدراسات الدولية في الرياضيات والعلوم (TIMSS)، والدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة (PIRLS) والبرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA)؛ بغرض توفير قاعدة بيانات متجدّدة تخدم تجويد العملية التعليمية التعلّميّة، وتعالج التحديات المؤثّرة في تحصيل المتعلّمين. كما أن هاتين الأداتين من المدخلات الرئيسة في عمليات رسم سياسات المناهج والإطار الوطني للمناهج، وتقويم مستويات جودة التعليم، ومحركات تطويره بما يسهم في رفع مؤشّرات أداء المتعلّمين في الامتحانات الوطنية والتقييمات الدولية.



تسكين المؤهلات:

تسعى السياسات التعليمية والمناهجية إلى تحقيق اعتمادية المؤهلات في موطنها، ومن ثمّ تحقيق الاعتمادية والاعتراف بمخرجاتها وشهاداتها على مستوى دولي؛ بما يمكن المتعلمين من الانتقال إلى مؤسسات التعليم العالي. وقد حرص الإطار الوطني للمناهج على أن تُلبّي مخرجاته معايير الإطار الوطني للمؤهلات؛ إذ إنّ اعتماد الشهادات الصادرة عن المؤسسات التعليمية أو التدريبية في مملكة البحرين، مقترن بتسكين المؤهلات على الإطار الوطني للمؤهلات، مع مراعاة التصنيف الدولي الموحد للتعليم "نظام إسكد"؛ للتوافق مع التوجّهات العالمية.

ويسعى الإطار الوطني للمناهج إلى تطوير جميع عناصر النظام التعليمي بما يدعم جودة التعليم، ويسهم في تحسين تعلّم المتعلمين، وتحقيق التوقعات العالية منهم، وتأهيلهم إلى التعليم اللاحق. مع الأخذ في الحسبان أهمية السعي إلى جعل الشهادة الوطنية شهادة عالمية وتنافسية.